

**مخبر الجلسة رقم 303**

**التاريخ:** الثلاثاء 29 ذو القعدة 1441هـ (21 يوليو 2020م).  
**الرئاسة:** المستشار السيد عبد الحكيم بن شاهش، رئيس مجلس المستشارين.

**التوقيت:** ساعتان وثلاثة وخمسون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة التاسعة بعد الزوال.

**جدول الأعمال:** جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة عن الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة حول موضوع: "السياسات العمومية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والرقمية، في ضوء الدروس المستخلصة من تداعيات أزمة كورونا".

**المستشار السيد عبد الحكيم بن شاهش، رئيس المجلس:**

بسم الله الرحمن الرحيم  
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.  
على بركة الله أعلن عن افتتاح الجلسة.  
السيد رئيس الحكومة المحترم،  
السيد وزير الدولة المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عملاً بأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور،  
والمادتين 283 و284 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين،  
يخص مجلسنا هذه الجلسة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة  
بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة المحترم، حول  
موضوع: "السياسات العمومية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية  
والرقمية، في ضوء الدروس المستخلصة من تداعيات أزمة كورونا".  
وقبل الشروع في تناول الأسئلة المدرجة في جدول أعمال هذه  
الجلسة، أعطي الكلمة للسيد الأمين المحترم لإطلاع المجلس على ما  
جد من مراسلات وإعلانات.  
تفضلوا، السيد الأمين.

**المستشار السيد إدريس الراضي، أمين المجلس:**

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد وزير الدولة المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصل مجلس المستشارين من مجلس النواب بمشاريع القوانين  
التالية:

- "مشروع قانون رقم 42.18 يتعلق بمراقبة تصدير واستيراد  
السلع ذات الاستعمال المزدوج، المدني والعسكري، والخدمات  
المتصلة بها";

- "مشروع قانون رقم 38.18 بإعادة تنظيم مؤسسة الحسن  
الثاني للأعمال الاجتماعية لفائدة رجال السلطة التابعين لوزارة  
الداخلية"، في إطار قراءة ثانية بعد تعديل المادة 29 منه؛

- "مشروع قانون رقم 04.20 يتعلق بالبطاقة الوطنية للتعريف  
الإلكترونية".

وبالنسبة لأسئلة السيدات والسادة أعضاء المجلس، فقد  
توصلت رئاسة المجلس في الفترة الممتدة من 14 يوليو إلى 20  
يوليو 2020، بما يلي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 15 سؤالاً؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 100 سؤال؛

- عدد الأجوبة الكتابية: 103 ديال الأجوبة.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد الرئيس:**

شكرا السيد الأمين.

ونشر الآن في معالجة أسئلة محور هذه الجلسة، حول  
"السياسات العمومية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والرقمية،  
في ضوء الدروس المستخلصة من تداعيات أزمة كوفيد-19"،  
وعندنا في هذا المحور 12 سؤالاً.

وأفتح الآن باب التدخلات وأعطي الكلمة لأول متدخل عن  
فريق الأصالة والمعاصرة.

**المستشارة السيدة فاطمة الزهراء بن الطالب:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

الحكومة، حول المعالم الأساسية للسياسات العمومية الجديدة لمغرب ما بعد الجائحة في المجال المؤسساتي والسوسيو اقتصادي والرقمي.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السي يفضله.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار، السيد الرئيس لكم الكلمة.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

ما هي الدروس المستخلصة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والرقمية التي خلفتها جائحة كورونا؟

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي.

الفريق الاشتراكي.

المستشار السيد أبو بكر اعبيد:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نسائلكم عن السياسات العمومية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والرقمية، على ضوء الدروس المستخلصة من تداعيات أزمة كورونا.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، يلاه السي عمر.

المستشار السيد عمر مورو:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نسائلكم حول السياسات العمومية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والرقمية على ضوء الدروس المستخلصة من تداعيات أزمة كورونا.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة.

وأعطي الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد محمد العزري:

شكرا السيد الرئيس.

نسائلكم، السيد رئيس الحكومة، عن السياسات العمومية التي تتبناها الحكومة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والرقمية، في ضوء الدروس المستخلصة من تداعيات أزمة كورونا.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

أعطي الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد الحسين العبادي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

سؤالنا في فريق العدالة والتنمية هو حول "استراتيجية الحكومة من أجل ملاءمة السياسات الاقتصادية والاجتماعية والرقمية ومع المتغيرات في ضوء جائحة كورونا".

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن للفريق الحركي.

المستشار السيد يفضله بيمبارك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

لجائحة كورونا دروس متعددة، وعليه نسائلكم، السيد رئيس

## السيدة والسادة الوزراء المحترمون، زملائي المحترمين،

إننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب نجدد تقديرنا بعمل الحكومة، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وحفظه، لما قامت به من عمل جبار، سواء لاحتواء الوباء أو للحد من تداعياته الاقتصادية والاجتماعية، أو لضمان الأمن والاستقرار.

كما نتوجه بالشكر للسيد رئيس الحكومة على تفاعله الإيجابي مع دعوات فريقنا البرلماني من أجل تفعيل مخرجات الاتفاق الثلاثي لـ 25 أبريل 2019، من خلال إصدار مرسوم المادة 16 من مدونة الشغل، والذي سيساعد المقاول على الحفاظ على مناصب الشغل وجعلها أكثر مرونة.

## السيد رئيس الحكومة،

مهم جدا أن نناقش اليوم موضوعا محوريا مرتبطا بالسياسات العمومية المتخذة من طرف الدولة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والرقمية، فقد علمتنا الجائحة كيف نعول على مقاولاتنا وعلى كفاءاتنا الوطنية، وخاصة الشابة منها، وعلمتنا كذلك كيف نرجم الرهانات من خلال تضافر جهودنا، ومكنتنا كذلك من مراجعة مجموعة من السلوكيات والتصرفات لتصحيح مسارنا، لقد أثبتنا للعالم أننا قادرون وفي مستوى التحدي، بفعل القيادة النيرة لصاحب الجلالة وبفضل طاقاتنا وكفاءاتنا وتضامننا.

## السيد رئيس الحكومة المحترم،

الكل يعترف اليوم بأن استئناف النسيج المقاولاتي للعمل راجع بالدرجة الأولى للتدابير التي اتخذتها الحكومة خلال الشهور الأولى للأزمة الصحية، استنادا للدروس والعبر التي استخلصناها جميعا، أفرادا وعائلات ومقاولات وإدارات، في ظل جائحة "كوفيد-19"، والتي مكنت من تدبير الشأن الصحي والوطني، بجانب العمل على دعم المقاولات في الحفاظ على مناصب الشغل، بفضل الإجراءات المتعددة المتخذة لصالحها لحماية الإنتاج ولصالح العائلات لحماية الاستهلاك على حد سواء.

هذا العمل يجب أن يستمر، لأن الخطر لم يختف تماما، وذلك من خلال توفير مناخ أعمال مناسب، يضمن حماية المقاولات، ويحافظ على القدرة الشرائية لما للطلب العام من دور محوري في

## صناعة التنمية.

من أجل ذلك، نطلب من الحكومة أن تستمر في يقظتها ودعمها للقطاعات الأكثر تضررا، وخاصة القطاعات المرتبطة بالخارج وبالحرية المالية، كمنظومة السياحة مثلا، والتي قد يستغرق تعافيا وقتا ليس بالقصير.

وفي هذا الصدد، يمكن الجزم أن التعويل على السياحة الداخلية لإيقاظ سياحتنا الوطنية، هو رهان قد ينجح، ولكن فقط إذا توفرت له مجموعة من الشروط المرتبطة بالسلامة وبسياسة تعريفية ملائمة وتحفيزات أخرى.

وبالرجوع إلى الدراسات الأخيرة المنجزة من قبل المندوبية السامية للتخطيط والتي نستخلص منها بأن 71% من العائلات المغربية لا تحبذ أصلا السفر خلال العطلة الصيفية، فإن من شأن ذلك أن يعقد من مهمة الفاعلين في مجال السياحة في هذه الظروف الدقيقة، خاصة وأن التدابير الحكومية في المرحلة الثالثة من تخفيف الحجر الصحي لم تقدم أي أجوبة لمهنيي السياحة.

## السيد رئيس الحكومة،

تلعب المقاولات المتوسطة والصغيرة والصغيرة جدا دورا محوريا في تنشيط الاقتصاد الوطني وتوفير مناصب الشغل وفي خلق الثروة، هذه الشريحة التي تكثف فئة التجار وأرباب المهن الحرة الصغرى والحرفيين والمقاولين الذاتيين، تضررت بشكل كبير خلال مرحلة الحجر الصحي، إذ فقدت قوت عائلاتها ولم تستطع أن تستفيد من التدابير الاجتماعية أو الاقتصادية أو المالية، أسوة بشراخ واسعة من المجتمع، لتصنيفها تارة ضمن القطاع غير المهيكل ونسبائها تارة أخرى. وتتخوف السيد رئيس الحكومة، أن يتم تجاهلها في المرحلة اللاحقة أيضا.

وإننا ندعو الحكومة أيضا من هذا المنبر للالتفات لفئة التجار والمهنيين بمنطق مسؤول وبعيدا عن المقاربات الإقصائية، فهذه الفئات هي من أعمدة الاقتصاد الوطني، ولبنة الاستقرار الوطني وازدهاره.

وفي هذا الصدد، ندعو الحكومة لبلورة مقاربة متكاملة لمواكبة هذه الفئة، يمكن اختزالها في 4 كلمات مفاتيح: "أمان" و"اندماج" و"إنصاف" و"استدامة"، وهي الأهداف التي نرغب في أن تستحضرها الحكومة عند تنزيل سياسة من سياساتها، سواء تعلق

الكلمة الآن للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

**المستشار السيد إدريس الراضي:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيد وزير الدولة المحترم،

السيد الوزير،

الإخوان الأعزاء،

السيد رئيس الحكومة،

ما نلاحظه اليوم بكل وضوح خلال أزمة هذا الوباء، أنكم استمتمتم لممثلي المأجورين والعمال، واستمتمتم أيضا لكل الفاعلين الاقتصاديين في كل القطاعات، وما يؤسفني شخصيا أنني نبهتكم في كل المناسبات إلى فئة من المغاربة ضحت وما زالت تضحي في صمت بسواعدها، وهي مهددة بالإفلاس والتشرد بل - لا قدر الله - بالسجن أي الحبس.

من المؤسف أن أذكرك دائما بما تفعله دول أجنبية لفائدة الفلاح من دعم ومساعدات معنوية ومادية، بالأمس القريب مثلا "لالة ميمونة" بالغرب، لن نختلف في طريقة وكيفية التدبير الوبائي لأنها من اختصاص الأمنيين، أما طريقة تدبير الأضرار والخسائر والمصائب التي تكبدها الفلاحة، مول الدلاح ضاع لو، مول اللوييا ضاعت لو، مول السكوم ضاعت لو، مول ماطيشة ضاعت لو، مختلف المنتوجات تم ضياعها.

السؤال الموجه إليكم: هل شكلتم لجننا لتقييم الخسائر؟ هل تواصلتم مع المتضررين السيد رئيس الحكومة؟ من ينظر إلى الحالة المأساوية للمتضررين؟

مثال آخر للوقوف على حجم الأضرار والمعاناة والمخاطر التي يواجهها الفلاح، ويمكنكم تشكيل لجنة للإطلاع على هذا الواقع في أكبر سوق للجملة بالمغرب بالدار البيضاء. أولا، الأسعار ديال العيد دبا قرب، ديال الخروف أو الحروفات، آش غادي نقول لك، السيد.. تنقنى تدبير لجنة، راه ذاك الشئ كارثة اللي كيتكبدها الفلاحة. خيزو، السيد رئيس الحكومة - ودير لجنة - 50 فرنك، الدنجال 8 ريال، الدلاح 8 ريال، ماطيشة 400 ريال و300 ريال للصندوق.

الأمر بالمجال الاقتصادي أو الاجتماعي أو الرقمي أو الصحي أو غيره من المجالات.

كما ندعوكم، السيد رئيس الحكومة، إلى التفاتة خاصة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني الذي يعتبر رافعة لتنمية العالم القروي وسبيل لإعادة توزيع الثروة وتوفير العيش الكريم للمغاربة.

**السيد رئيس الحكومة،**

في إطار تحسين منظومة الحكامة، لا يفوتني الدعوة للإسراع في تكريس وضع الجهة كمؤسسة متكاملة وكستوى تراقي استراتيجي لتدبير الخصوصيات المحلية في تناسق مع التوجهات الوطنية لتمكينها من بلورة الذكاء التراقي.

أيضا، لا بد وأن يكون العنصر البشري في قلب كل السياسات المستقبلية من خلال تبني مخططات وبرامج مرحلية، وهو ما يعني، من جهة، إعادة الاعتبار للمدرسة والجامعة والتكوين المهني والبحث العلمي في علاقة جدلية بحاجيات المفاولة الوطنية.

**السيد رئيس الحكومة،**

في الختام، لذلك نريد أن تكون الأزمة الحالية فرصة لتقييم سياساتنا العمومية واختياراتنا السياسية ببلدنا منذ زمن طويل، وذلك على كل المستويات الاجتماعية والاقتصادية، على ضوء مخلفات الاختبار العسير الذي مر به المغرب والعالم ككل، وفي أفق بناء نموذج تنموي وطني رائد، متين ومستدام. وشكرا.

**السيد الرئيس:**

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

**المستشارة السيدة فاطمة الزهراء اليحياوي:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

نسائلكم عن الاستراتيجيات المزمع اتخاذها من أجل سن سياسات عمومية واقعية وناجعة، آخذين بعين الاعتبار الدروس المستخلصة من جائحة "كوفيد-19".

**السيد الرئيس:**

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

**السيد رئيس الحكومة،**

واش ماشي عار أن هاذ الناس لعبو واحد الدور وكانو في الصف الأمامي، وديما نتقول راهم جنود الأمن الغذائي وما يتصفوش؟

ثانيا، يستقبل السوق 1500 ولا 1700 شاحنة من إسبانيا ومن كل مناطق المغرب، أما الزوار 30.000 بدون أي إجراء وقائي من الوباء، وبالتالي حتى أكون متواضع: 300 حالة اللي دارو لها (test) تصورو معايا - لا قدر الله - إذا كانت شي بؤرة كما كانت في "لالة ميمونة" حيث سدو كلشي، أترك لكم تقدير الكارثة وكيفاش غتتعاملو ملي هذا السوق تيزوع على المغاربة وتيزوع على 6 المليون ديال السكان اللي كاينين في الدار البيضاء، تنخلي لك أنت السيد رئيس الحكومة..

أنا اليوم اللي غادي نؤكد عليه لم يبق لنا إلا أن ناشد رمز سيادة هذا البلد الأمين، جلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، لإنصاف الفلاح المغربي في كل محنه، سنتين من الجفاف، حرام، اعطيتوه 40 ريال للخروف، حرام، يبيع الزرع بـ 4000 ريال. حرام ثم حرام أنكم ما تعتنوش به. وشكرا السيد الرئيس.

**السيد الرئيس:**

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

**المستشار السيد عبد الحق حيسان:**

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الحكومة،**

لا شك أنكم استوعبتم الدروس ديال جائحة كورونا، بالتالي نحن نطالبكم أو نساآلكم حول السياسات العمومية التي ستسنونها لمواجهة تداعيات هذه الجائحة وللخروج ببلدنا ناجحا من هذه الجائحة.

لا نطلب منكم، السيد رئيس الحكومة، أن تسردوا علينا الاستراتيجيات اللي معروفة أو أنكم تجيو تقولو لنا وتعاودو علينا ذاك الشي ديال الأرامل ودرنا ودرنا. بعينا أشنو درتو في قلب هذه الجائحة لمواجهة تداعياتها من بعد؟

وشكرا السيد الرئيس.

**السيد الرئيس:**

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد المستشار المحترم السي عبد اللطيف أعمو تعذر عليه الحضور لأسباب خارجة عن إرادته، وقد وافانا بمدخلته مكتوبة، وسيجري تضمينها في محاضر هذه الجلسة (أنظر الملحق). الكلمة الآن لكم، السيد رئيس الحكومة، للإجابة على الأسئلة اللي استمعنا لها.

**السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:**

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه.

السيد الرئيس المحترم،

السيد وزير الدولة،

والسيدات والسادة الوزراء والبرلمانيين المستشارين المحترمون،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

هذا الموضوع اللي اخترتوه موضوع آني ومهم وكنشكركم عليه، وهذه المرة ربما التاسعة أو العاشرة التي نتناول فيها في الغرفة الأولى والغرفة الثانية هذا الموضوع ديال جائحة كورونا وتأثيرات جائحة كورونا.

ذلك، أننا ومنذ أواخر فبراير، بداية مارس الماضي، ونحن في معركة مفتوحة مستمرة مع جائحة كورونا وتداعياتها، ولذلك قررت بلادنا العمل تحت ظل حالة الطوارئ الصحية، والتي مددناها للمرة الرابعة، آخر مرة إلى غاية 10 غشت المقبل إن شاء الله، لكننا بدأنا عملية تخفيف الحجر الصحي، وعيا منا بأننا وصلنا إلى مرحلة ديال الفهم ديال المرض، يمكننا من تخفيف الحجر الصحي، لكن، بطبيعة الحال مع الإشارة إلى ضرورة استمرار الالتزام بالإجراءات الصحية الفردية والإجراءات الاحترازية الجماعية، لكي نحمي أنفسنا وأسرنا وبناتنا وأبناءنا ونحمي وطننا.

هذا التخفيف ديال الحجر الصحي تزامن معه الاستئناف التدريجي للحياة الاجتماعية الطبيعية وللحياة الاقتصادية بمختلف أنواعها، سواء كانت خدماتية أو كانت صناعية أو كانت تجارية، لكن كما قلت نحتاج إلى استمرار اليقظة، اليقظة لنرصدها ما قمنا به

الواحدة راه هوما عايشين مجموعين، والله يجازيكم بخير الترمو بهاذ الشي، لأن أنا تلاقيت مع ناس اللي ما كيلتموش بهاذ الشي، كنعقول له أشنو هاذ الشي؟ وهما متفقين، بحال إذا كين واحد الشعور بأن هذا الفيروس صافي نقص، وأنه ما بقاش، لا، ما يزال الفيروس فيما بيننا وما يزال الخطر ماثلا أمامنا وخا احنا، الحمد لله، متحكمين في الوباء، ولكن إذا ما التزمناش بهذه الإجراءات ما عرفناش آس غادي يوقع.

ومرة أخرى، أعيد للمرة الثالثة بمناسبة عيد الأضحى المبارك اللي بغينا، إن شاء الله، يكون عيد بركة وعيد الصحة وعيد عافية وعيد فرح لجميع الأسر المغربية، بل جميع الأسر المسلمة حيثما كانت في العالم، بغينا باش الجميع يلتزم ونقلو من السفر ما أمكن. اللي ضروري يسافر ما غاديش تقولو له ما تسافرش، ماشي ممنوع، ولكن ما أمكن اللي مكن يبقى في دارو، يبقى في دارو، ما نكثروش من السفر وخصوصا بمناسبة العيد، هذا لا يناقض التشجيع على السياحة الداخلية، السياحة الداخلية مستمرة قبل العيد وبعد العيد.

الدروس المستخلصة، هذا هو الكلمة التي ترد في أغلب التدخلات، بغيت نأكد، أولا، على أن بلادنا، الحمد لله، بالقيادة الرشيدة لجلالة الملك، حفظه الله، وبتوجيهاته السامية، قدمت نموذج متميز في التصدي للجائحة، سواء على مستوى الاستباقية والتدابير الاحترازية، كما قلنا، أو على مستوى السرعة والفعالية في اتخاذ القرارات لمواجهة تداعيات هذه الجائحة على مختلف الأصعدة، على الصعيد الصحي، على الصعيد الاقتصادي، على الصعيد الاجتماعي، وعلى أصعدة أخرى.

غير أن هذا لا يمنع من الاعتراف بأن هناك صعوبات كبيرة نعانيها نحن ويعانيها العالم كله. أتمتعون أن هذه الجائحة فاجأت العالم، وأن كثير من الدول حارت في كيفية مواجهتها من البداية، وأنا كنت هناك نقاش واختلافات بين المتخصصين أنفسهم في فهم هذا الفيروس، في فهم طرق انتشاره وفي فهم كيفية إمراضه، آليات الأمراض ديالو وفي فهم كيفية محاصرته وفي فهم علاجه أو الوقاية منه، وما تزال الكثير من الأسئلة مطروحة إلى اليوم لدى المخصصين الكبار في بلانا وفي العالم كله.

فلذلك، هناك حيرة في مواجهة هذا الفيروس، وإلى اليوم الكثير

لحد الساعة، وقد استطاعت بلادنا، والحمد لله، بقيادة جلالة الملك، حفظه الله، وبتوجيهاته الاستشرافية والإنسانية السامية أن ننجح في التحكم في الوباء، فأتمتعون أن عدد الإصابات بهذا الوباء لحد الساعة تتجاوز قليلا 17.500 إصابة و276 وفاة.

مع الإشارة إلى أننا كنا في البداية انطلقنا بنسبة إماتة، نسبة الوفيات من نسبة الحالات المؤكدة، انطلقنا في البداية من نسبة ديال الإماتة ديال 2.7% لنصل اليوم إلى نسبة إماتة والحمد لله في 1.6%، وهي من أقل النسب في العالم، وهي كنتنقص على 1.6 شوية، من أقل النسب في العالم.

ونشير هنا إلى أن المتوسط العالمي أمس هو تقريبا 4.2%، كما أن نسبة التعافي من النسب المحترمة في العالم اللي هي اليوم عندنا في بلادنا 86.6%، نسبة الأشخاص الذين تعافوا مقابل نسبة الأشخاص اللي كانوا تصابو المرة الأولى، وهذا شيء مهم جدا، وحققتنا تقدم على جميع المستويات في مواجهة الوباء، لكن هذا لا يعني أننا خرجنا من الوباء كلية، فنحن اليوم في مرحلة دقيقة، نحتاج إلى الوعي الجماعي، الوعي الجماعي لمواصلة الالتزام بالتدابير الاحترازية والوقائية والانضباط للقرارات والتدابير المؤسسية المرتبطة بحالة الطوارئ الصحية من أجل انتقال آمن وسلس لمرحلة ما بعد الحجر الصحي.

احنا محتاجين اليوم إلى التزام جماعي، والالتزام صارم من قبل الجميع، من قبل المواطنين والمواطنين جميعا، من قبل المؤسسات الإنتاجية الصناعية والتجارية والخدماتية، ومن قبل الإدارة والمسؤولين، التزم جماعي وصارم من قبل الجميع، مختلف الالتزامات وخصوصا، أولا وقبل كل شيء، القضية ديال النظافة، وخا نكرروها حتى نعيانو ما غاديش تكون كافية، نظافة غسل الأيدي على الأقل بالصابون أو بالمحلول المعقم مرارا كل يوم، كل ساعتين مثلا، وأيضا المسح ديال جميع الأدوات اللي تستعمل بهذا المحلول الكحولي المعقم، هاذي أولا؛

ثانيا، الاستمرار في استعمال الكمامة في الفضاءات العمومية وخصوصا الفضاءات العمومية المغلقة، ولكن أيضا المفتوحة؛

ثالثا، التباعد الاجتماعي: متر إلى متر ونصف بين شخص وشخص عندما نلتقي، ما نقاوش نتسلمو باليدين، ما نقاوش نتعاقدو، بالنسبة للناس اللي بعاد بطبيعة الحال، أما داخل الأسرة

للاستجابة لحاجيات الأمم في الأزمات المستجدة. وعلى المستوى الرقمي، أحدثت أزمة كورونا موجة من التغيرات السريعة في السلوكيات عبر العالم، سلوكيات المواطنين وسلوكيات المقاولات، مما أفرز آفاقا واعدة للتحويل الرقمي للاقتصاد والمجتمع على مختلف مستويات تدبير العلاقات المتبادلة بين المواطنين والمقاولات والإدارة.

باختصار، أحدثت جائحة كورونا اهتزازات على مستوى الفهم والتفكير والعلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الأمم وداخل كل أمة، أمة.

كل هذه التحولات والتحديات التي أفرزتها الجائحة على مختلف المستويات تستلزم إجابات جديدة ومقنعة، وهو ما تنكب عليه الحكومة من خلال ملاءمة تدخلاتها مع الظرفية الحالية وتداعياتها على مختلف المستويات، سواء بتسريع برامجها التي أظهرت الأزمة حجم الحاجة إليها وصوابة العمل الحكومي أو المنطلق الحكومي منذ البداية فيها، أو بإبداع حلول وسياسات وبرامج جديدة إضافية ومبتكرة.

تعمل الحكومة على الرفع من أدائها لمواكبة التحولات المتسارعة، وكذا تحسين مستوى التنسيق والالتقائية في عملها، لاسيما من خلال تفعيل جميع أدوات الحكامة الكفيلة بهذا التنسيق وتسريع مختلف البرامج، حيث حرصت شخصيا في أقل من شهر، هذا الشهر الأخير، بعد بدء تخفيف الحجر الصحي على عقد وتروؤس عدد من اللجان الوطنية أو اللجان الوزارية، مثل:

- اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، والتي صادقنا فيها على التقرير الطوعي السنوي الخاص بأهداف التنمية المستدامة 2030، والذي عرض بعد ذلك في نيويورك؛

- اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال، والتي تقوم بعمل مهم ونجحنا، الحمد لله، انتقلنا من المرتبة 128 سنة 2010 إلى المرتبة 53 سنة 2019، وهو قفزة كبيرة، تحسين مناخ الأعمال للمستثمرين وللمقاولات الوطنية والأجنبية وأيضا لعدد من المواطنين؛

- ثالثا، لجنة الاستثمارات، التي أعطت دفعة للاستثمار الخاص؛

من البلدان هي اليوم تعاني من مئات الوفيات يوميا أو أكثر من 1000 حالة وفاة يوميا، الكثير من البلدان، وما تزال البلدان تعاني من عشرات الآلاف من الإصابات يوميا، راه الخيال هذا، هاذ الكلام ألفاظ يجمعها الفهم اللي يتقولو المغاربة، هذه الأرقام كيجمعها غير الفهم، ولكن في الواقع خسائر بشرية محزنة لكثير من الأسر وكثير من المواطنين والمواطنات في دول كثيرة.

فلذلك، هناك إشكالات كثيرة وكبيرة يواجهها العالم كله، وبطبيعة العالم اليوم قرية، فلذلك كل تجربة في مكان تنتقل إلى مكان آخر، وهناك منظمات دولية وجهات عالمية التي تنسق، وفي مقدمتها منظمة الصحة العالمية لكي تنتقل التجارب وليستفيد بعضنا من بعض.

### ما هي الدروس المستخلصة عالميا؟

على المستوى الصحي، كشفت الجائحة أن العالم لم يكن مسلحا بما فيه الكفاية لمواجهة المخاطر الكبيرة المحدقة بالبشرية، والتي قد تأتي من كائنات مجهرية، (microscopiques)، مجهرية لا ترى بالعين المجردة، مما يستدعي تضافر الجهود والتعاون على المستوى الدولي، تشجيع البحث العلمي، وإعادة ترتيب الأولويات في المجال الصحي.

وعلى المستوى الاقتصادي، أبانت هذه الأزمة أنه مهما بلغت قوة الاقتصادات العالمية، فإنها تبقى من الهشاشة بمكان أمام مثل هذه الهزات، مما يفرض إعادة النظر في سلاسل الإنتاج، بما يمكن من تأمين حد أدنى من الحاجيات الذاتية في بعض المجالات الحيوية وتعزيز مناعة الاقتصادات الوطنية والاقتصادات الجيوبية.

وعلى المستوى الاجتماعي، أكدت الأزمة على ضرورة الاهتمام أكثر بتقليص التفاوتات الاجتماعية وضمان العيش الكريم للمواطنين والحاجة إلى التوفر على منظومة أو منظومات قوية للحماية الاجتماعية، كفيلا بإيصال ثمرات البرامج الاجتماعية إلى الفئات المستحقة، وخصوصا الأكثر هشاشة بنجاعة وفعالية.

وعلى المستوى المجتمعي، من المنتظر أن تؤثر الجائحة بشكل مباشر على نمط وأسلوب حياة الناس بمختلف مستوياتهم، الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، سواء تعلق الأمر بالشغل أو التنقل أو العيش المشترك، مما يتطلب تكيف أسلوب عيش المواطنين بصفة عامة، وكذا المرافق العمومية الأساسية وجعلها أكثر قدرة

محيرة للعالم، والدول المتقدمة وكثير من المنظمات الدولية المختصة ما تزال في مرحلة تقييم تداعيات الجائحة، كتقدير إجراءات، ولكن ما تزال مستمرة في التقييم.

ويجدر التأكيد هنا خاصنا نأكدو على واحد القضية مهمة، وهو أن الاقتصاد الوطني عرف خلال العامين الأخيرين، وخصوصا خلال العقد الأخير، جملة من الإصلاحات الهيكلية والقطاعية ساهمت في تقويته وفي توطيد توازناته الاقتصادية الكبرى (Les macro-économiques) وتقوية قدراته على امتصاص الأزمات والصدمات، وعززت صلابته في مواجهة الأزمات.

وما نجاح بلادنا في كثير من الامتحانات في المراحل الأخيرة إلا دليل واضح على هذه الصلابة، ومن بينها عملية مرونة الدرهم، كوننا درنا الإصلاح الأول ديال الشطر الأول ديال مرونة الدرهم، ثم الشطر الثاني، وبقي اقتصادنا صامدا بل مستمرا بل قويا، هذا دليل على أنه قوي، لأن مثل هذه التحولات لا تقوم بها إلا الأمم التي عندها واحد التوازنات اقتصادية قوية وكبيرة، وأيضا مختلف الإصلاحات التي تحدث عليها منذ قليل والتي ترصدت الحمد لله.

وأیضا، صمود الاقتصاد الوطني في ظل هذه الجائحة، الدليل على أن عندنا أسس قوية لمستقبل اقتصادي واعد، إن شاء الله، وجميع المؤشرات تؤشر على هذا، راه نسبة الانكماش الاقتصادي في المغرب هو تقريبا النصف من نسبة الانكماش الاقتصادي في الدول الشريكة بما فيها الدول المتقدمة، الأرقام راها منشورة، التوقعات بطبيعة الحال، أما الرقم النهائي غادي يكون حتى آخر 2020، ولكن التوقعات ناقص 10%، ناقص 11%، ناقص 8%، ناقص 6.7%، وفي المغرب ناقص 5%، التوقعات الوطنية والتوقعات الدولية حتى بالنسبة للاقتصاد ديالنا، مما يعني أن عندنا واحد القوة معينة في الاقتصاد أمام الصدمات وخالكتجي الصدمة كترجع شوية، ولكن كترجع غير شوية للور وفورا أسترجع التوازن. وقد بلورت الحكومة لمواجهة الجائحة وتداعياتها رؤية اقتصادية على المستويين القصير والمتوسط، وتبلورت بالخصوص من خلال قانون المالية المعدل، ثم أيضا تبلور الحكومة معالم خطة للإنعاش الاقتصادي.

ويمكن أن أقول بأن تطور الأمور على المدى البعيد ودروس الجائحة على المدى البعيد ترتبط ارتباطا وثيقا بمشروع بلورة النموذج

- رابعا، اللجنة الوزارية لشؤون المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، والتي ناقشت عدد من البرامج المهمة، وفي مقدمتها البدء في الحماية الاجتماعية لعدد من المغاربة المقيمين بالخارج؛

- خامسا، اللجنة الوطنية المكلفة بتتبع ومواكبة إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، والتي عقدت منذ 10 أيام تقريبا، والتي عرضت فيها لوحة قيادة شاملة لإصلاح منظومة التربية والتكوين وتنزيل أو تفعيل القانون الإطار؛

- اللجنة الوزارية الدائمة للسياسة العقارية؛

- اللجنة الوزارية للخطة الحكومية للمساواة.

وهذه اللجان وبرامجها كلها مرتبطة بإصلاحات هيكلية أو إصلاحات مهمة تباشرها بلادنا، وتسهم في تسريع إنعاش الاقتصاد والتنمية بمفهومها الشامل. باش نستافدو من الأزمة، ماشي معناه غادي نمحيو ذلك الشيء اللي كان ونعاود نبدأو من الصفر. لا، ذلك الشيء اللي كان مزيان وغاديين فيه مهم تقويوه ونرصدوه ونسرعه ونطبقوه مزيان. صندوق الأرامل ماشي عيب، صندوق الأرامل إنجاز مهم وغادي نمشيو نظوره أكثر، وهكذا مختلف المبادرات والبرامج الأخرى مع العلم أن غادي نجي للحماية الاجتماعية والمنظور ديالنا اللي بديناه من خلال سياسة مندمجة.

**حضرات السيدات والسادة،**

**السيد الرئيس المحترم،**

جوابا على أسئلة السيدات والسادة المستشارين غادي نتطرق للتوجهات الحكومية في هذا المجال من خلال ثلاثة (3) المحاور:

- المحور الأول: دعم الاقتصاد الوطني؛

- المحور الثاني: هو إعطاء الأولوية للنهوض بالقطاعات الاجتماعية؛

- المحور الثالث: يتعلق بالتسريع بالتحويل الرقمي.

لأن هي هاذي المسائل اللي واردة في الأسئلة ديالكم، الاقتصادي والاجتماعي والرقمي.

على المستوى الاقتصادي، خاصنا نعترفو بأن العالم كله باقي في البداية ديال استخلاص الدروس من هذه الجائحة، هي ما تزال



للتخطيط.

ويتميز قانون المالية التعديلي بالاهتمام بالجانب الاجتماعي من خلال حزمة من الإجراءات ذات الطابع الاجتماعي.

ويتميز قانون المالية التعديلي بالتوازن، من جهة، بين الترشيد في النفقات غير الضرورية (الأسفار، الكماليات)، ما كينش تقليص لأي نفقات مهمة أو حاجية أو غيرها، مقابل تحفيز الاستثمار العمومي، على الرغم من تقلص المداخيل المحتملة في المالية العمومية.

راه إلى راجعتو الدول.. راجعو كيفاش تيديرو التقلصات في الاستثمار والتقلصات في التسيير، كين تقلصات كبيرة، بعضها يذهب إلى 50% ما كنبغيش نعطي الأساء، والحمد لله احنا بالعكس الاستثمار العمومي في الميزانية العامة ازيد ولم ينقص.

ولا شك أن الرهان الأساسي لبلادنا في المرحلة المقبلة في المجال الاقتصادي ينصب على دعم الاقتصاد الوطني من أجل تسريع تعافيه واستعادة ديناميته وإعطائه نفس جديد في ضوء ما أفرزته أزمة كورونا من تحديات.

**أولا، تعزيز ركائز الاقتصاد الوطني وتعزيز مقاومته للصدمات الخارجية، وهذا فيه محاور:**

فيه، (1) تنوع أكبر للنسيج الاقتصادي الوطني وتعزيز الاقتصادات الواعدة: هذا، الحمد لله، الاقتصاد الوطني - هادي من بين نقاط القوة ديالو - متنوع، فيه الفلاحة والصناعة الغذائية والصناعات التقليدية والصناعات ذات السلاسل ذات القيمة العالمية، السياحة وغيرها من القطاعات، كين واحد التوازن في الاقتصاد الوطني مهم جدا، ولذلك نحن يجب أن نسير في تنوع أكبر للنسيج الاقتصادي الوطني وتعزيز أكبر للصناعات والقطاعات الواعدة (الاتصالات، صناعة الأدوية، الرقمنة، وغيرها)؛

(2) على مستوى إعداد الاقتصاد الوطني للتكيف مع المتغيرات التي أفرزتها الأزمة: وهذا واحد العمل تتقوم به عدد من القطاعات الحكومية، وفي مقدمتها وزارة التجارة والصناعة بمحاولة مراجعة مقارنة المغرب ومقاربة علاقاته مع شركائه الدوليين بما يتيح تقوية موقع المغرب في التوزيع الجديد لسلاسل القيمة العالمية واستغلال الفرص التي تتيحها التحولات الكبرى عالميا، وخصوصا الرقمية والمستدامة، وغنقول لكم أن هناك فرق تشتغل على هذا في نقاش مستمر، نحن في نقاش مستمر مع شركائنا، هاذ التحول اللي غيوقع

التنموي الجديد، والذي باشرته بلادنا بقيادة جلالة الملك حفظه الله.

تستند الرؤية الاقتصادية المذكورة إلى خمسة (5) محاور رئيسية:

1. تعزيز قدرة الاقتصاد على الصمود؛

2. تعزيز القدرة التنافسية والابتكار للمقولة؛

3. تعزيز الاستثمار العام والخاص والشراكة بين القطاع العام والخاص؛

4. تعزيز الإنتاج الوطني؛

5. الإدماج التدريجي للقطاع غير المهيكل.

وقد كانت فرصة مناقشة التوجهات العامة لسياسة الحكومة في المجال الاقتصادي في الفترة المقبلة، كانت هذه المناقشة قد تمت في مجلس النواب وفي مجلس المستشارين من قبل السادة البرلمانيين مع السيد وزير الاقتصاد والمالية، بمناسبة عرض مشروع قانون المالية المعدل لقانون مالية 2020، فقد قدم السيد الوزير الخطوط العريضة لهذه السياسة، وقدم التوجهات التي يسير فيها قانون المالية التعديلي 2020، كما قدم عدد من الوزراء، كل في قطاعه، التفاصيل اللازمة بخصوص مخططات إقلاع قطاعاتهم في السياحة والتجارة والصناعة والشغل والفلاحة وغيرها.

وأريد أن أؤكد هنا بأن قانون المالية التعديلي، والذي صادقت عليه مشكورين وتعبأتم له للمصادقة عليه بسرعة، وخرجناه في واحد الظرف مهم قياسي، قانون المالية التعديلي هذا يتميز، أولا، بالحفاظ على أولوية القطاعات الاجتماعية (التعليم والصحة والتشغيل والحماية الاجتماعية).

قانون المالية التعديلي يتميز بتدابير خاصة وموجهة للحفاظ على مناصب الشغل.

قانون المالية التعديلي يتميز بإجراءات للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين، وحا المداخيل ديال المالية العمومية نقصت فندوق المقاصة لم يمس، لأنه من آليات الحفاظ على القدرة الشرائية لعموم المواطنين والمواطنات، وأيضا عدد من الإجراءات الأخرى باش نخليو نسبة التضخم في الحدود اللي كانت واللي التوقعات هي 1% طيلة هذه السنة على حسب المندوبية السامية

ومن جهة أخرى، أثبتت جائحة كورونا أهمية التوفر على نسيج مقاولاتي مرن وتنافسي ومتفاعل مع متغيرات الظرفية، ويستطيع مواكبة الطلب الدولي والوطني، وكما تعرفون استطاعت العديد من المقاولات، وذلك بدعم من الحكومة التحول في أنشطتها من أنشطة متضررة إلى أنشطة تمثل فرصا للنمو خلال هذه المرحلة، وهي أيضا قصة نجاح كبرى لبلدنا في مواجهة هذه الجائحة، والكمامات، الحمد لله، التي تتلبسوها دليل عليها، اليوم المغرب يصدر الكمامات لـ 15 دولة من بينها دول متقدمة، وقد يزيد عملية التصدير، وهذا الشيء تحول من، تقريبا العجز عن الاكتفاء الذاتي في مارس، إلى الاكتفاء الذاتي، ثم إلى التصدير في يونيو، هاذي غير بوحدها راه قصة نجاح، إضافة إلى إنتاج مختلف المستلزمات الطبية والصيدلانية الأخرى، والتي نحتاجها بالخصوص في مجال مقاومة جائحة كورونا.

وقد قامت الحكومة ووضعت عدة آليات لدعم المقاولات من أجل الاستمرار في الإنتاج في مجالات كهم هاذ الحجر الصحي ووضع - على سبيل المثال لا الحصر - البرنامج المعروف "امتياز تكنولوجي"، والذي يدعم استثمارات المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، التي تستثمر في مجال تصنيع المنتجات والمعدات الخاصة بمواجهة الوباء.

وقد استفادت العشرات من المقاولات من هذا البرنامج المهم، والذي ما يزال مستمرا، وبغيت هنا نشكر عدد من المقاولات الوطنية التي بذلت مجهود كبير في هذا التحول.

بالمناسبة، هذا يعني المقاولات ولكن حتى التعاونيات، فكثير من التعاونيات اليوم كنتيجة الكمامات بدعم بطبيعة الحال من الحكومة، ويمكن هاذ الشيء يتطور باقي أكثر ليشمل ماشي فقط الكمامات، بل يشمل عدد من المستلزمات الأخرى، هاذيك البدلات الخاصة التي تستعمل أيضا في مجال غير معقم وفي مجال يمكن تكون فيه العدوى أو الغطاء ديال الرأس أو الغطاء ديال القدمين أو غيرها من الأدوات التي كلها بالمناسبة كتنصدر.

أريد أن أشير هنا إلى قصة نجاح أخرى ديال (l'éthanol) ديال (l'alcool) راه أتم تتعرفوه، انطلقنا من الصفر في مارس إلى الاكتفاء الذاتي في أواخر ماي، حتى ولا عندنا الاكتفاء الذاتي، ولى يمكن لنا نصنعو جميع الحاجيات ديالنا فيما يخص المحلولات الكحولية (les solutions hydroalcooliques)، والتي

دبا ديال تغيير عدد من السلاسل العالمية جغرافيا، المغرب غادي يكون من الذين يتوقعون اليوم لكي يستفيدوا من التحولات اللي غادي توقع.

على مستوى تشجيع الاستثمار، بطبيعة الحال غادي نواصلو تحسين مناخ الأعمال وغادي نواصلو تحسين الاستثمار، غادي نواصلو العمل على أن نكون من الخمسين الأوائل عالميا فيما يخص الاقتصادات الأولى في مؤشر ممارسة الأعمال في أفق 2021، غادي نواصلو تحويل المنظومة ديالنا والآليات ديالنا ديال جلب الاستثمارات من خلال ميثاق جديد للاستثمار، مما سينعكس، إن شاء الله، على جاذبية المغرب للاستثمار.

وفي هذا الإطار، حرصت على أن نعقد "لجنة الاستثمارات" بسرعة بمجرد ما تخفف الحجر الصحي، عقدنا لجنة الاستثمارات، وهي اللجنة التي صادقت في هاذ اللقاء ديالها الأخير منذ 3 أسابيع اليوم تقريبا، 3 أسابيع على اتفاقية استثمار بغلاف مالي يناهز 23 مليار درهم، كما ترأست قبل ذلك في يوم 23 يونيو 2020 اجتماع لـ "اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال" والذي خصص لتدارس عدد من الأوارش في مجال تطوير مناخ الأعمال، وفي مقدمتها التحول الرقمي، وهاذي من بين قصص النجاح الجماعية لبلادنا بشهادة العالم كله؛

**(3) دعم النسيج المقاولاتي الوطني:** وهذا فيه عدد من الإجراءات اتخذت وغادي تستمر، وجا مشروع قانون المالية التعديلي باش يؤشر على الاستمرارية ديالها إلى حدود نهاية 2020، وعندنا برامج اللي تتجاوز 2020-2021.

آليات الضمان أتم تعرفونها جميعا "ضمان أكسجين" اللي جا من بعد منو "ضمان انطلاق المقاولات الصغيرة جدا"، (Relance TPE<sup>1</sup>) وأيضا "ضمان إقلاع"، الأولين للمقاولات الصغيرة والصغيرة جدا، والثاني للمقاولات المتوسطة، لإعطائها القدرة على أن تتجاوز مشاكلها في هذه المرحلة.

كما تتعرفو هاذ الشيء دبا تمدد إلى نهاية 2020، وهذا شيء مهم جدا، وعدد من التحفيزات للمقاولات اللي كانت بمناسبة جائحة كورونا مددت على الأقل إلى آخر السنة وبعضها إلى السنة الأخرى.

<sup>1</sup> Très Petite Entreprise

دخلنا مختلف الأنشطة المرتبطة بالسياحة، والتي تستفيد منها أو التي تفيدها غادي نوصول لنسبة 13% من الناتج الداخلي الخام. وبالتالي، فخصنا نحافظو على التنافسية الكبرى للمغرب في مجال السياحة، وخصوصا إفريقيا، وعلى الريادة المغربية في إفريقيا في مجال السياحة، وبدأنا في اتخاذ عدد من الإجراءات لإيلاء السياحة الداخلية الأهمية، قد رأيتم أنه في المرحلة الثالثة للحجر الصحي على الرغم من الصعوبات التي كابتها اليوم، ولكن رفعنا إمكانية الطاقة الإيوائية للفنادق إلى 100% مع إبقاء الفضاءات المشتركة في حدود 50%.

وهناك مخطط خاص وضعته الحكومة للحفاظ على النسيج السياحي الوطني وعلى مناصب الشغل في مجال السياحة وتسريع مرحلة استئناف الأنشطة السياحية وإرساء أسس التحول المستدام لهذا القطاع، وهذا الخطة وضعت بعد مشاورات مع مختلف المهنيين وأيضا مع مختلف القطاعات الوزارية، تدارت خارطة طريق واضحة 2020-2023 تمشوا، إن شاء الله، تنجح.

ومستخدي القطاع بداو واحد عملية الكشف التدريجي لجميع المستخدمين في القطاع، الكشف التدريجي، بمعنى مختبرات اختبار ديال "كوفيد-19"، وأيضا هناك عدد من الجهود تمت لتطوير العلامة المسماة "مرحبا بكم آمنين" (Welcome Safety)، "مرحبا بكم آمنين"، وخاصة في أوقات الأزمات، وأيضا هناك مراجعة مستمرة للتوجهات في مجال السياحة لتستطيع أن تستجيب للوضعية الحالية.

**6) تأهيل وإدماج القطاع غير المهيكل:** والتي كيمثل تقريبا 20% من الاقتصاد الوطني، و20% من الناتج الداخلي الخام، كما يوفر هذا النشاط أكثر من 2.4 مليون فرصة عمل، غير أنه، كما تعرفون، يتسم بالهشاشة وعدم الاستقرار وضعف الحماية الاجتماعية وتدني مستوى الأجور، والحكومة كانت دائما عندها واحد المجموعة من الإجراءات في هذا المجال، ولكن أريد أن أشير إلى أنه في عز الأزمة، وعلى الرغم من أن هذا القطاع يبقى خارج التأطير الإداري للدولة، فإن الحكومة وتوجهات سامية من جلالة الملك، حفظه الله، لم تتخلى عن المستخدمين في هذا القطاع.

ولذلك، من البرامج ديال الدعم التي كان هو دعم أبناء هذا القطاع إلى جانب المهن الحرة الذين فقدوا مداخيلهم بسبب الحجر

نستعملها اليوم في التعقيم، سواء على مستوى النظافة الشخصية للأفراد، أو على مستوى تعقيم الأدوات والأسطح.

إذن هاذاي قصص نجاح كثيرة في هذا المجال، نريد أن نرصدها ونستمر فيها في المستقبل، ونحن في الحكومة بطبيعة الحال ملتزمون بدعم هذه المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة في هذه الفترة الصعبة، والتي تعمل على أن تواجه تأثيرات هذه الجائحة بالإبداع والابتكار والحركة وتحويل أنشطتها.

**4) دعم الإنتاج الوطني:** في هذا المجال حرصت الحكومة على تفضيل اللجوء دائما إلى المنتج المحلي متى كان هذا الأخير بطبيعة الحال يستجيب للمعايير التقنية المطلوبة، مع ضرورة تقديم المقاولات الحائزة للصفقات لكافة الوثائق الثبوتية لمنشأ المنتجات والمواد التي تعتمد استعمالها، بما فيها الإدلاء بفواتير وسندات التسليم، وأعطينا واحد الأهمية كبيرة لهاذا الأفضلية الوطنية بالنسبة في الاستثمارات العمومية والطلبات العمومية، وهذا استجابة لمقتضى قديم في مرسوم الصفقات العمومية (المادة 155)، والذي يلزم أصحاب المشاريع (يعني الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية) بتطبيق النسبة الأعلى المحددة في 15% في جميع نظم الاستشارة الخاصة بصفقات الأشغال والدراسات.

وبما أن البلدان، وخاصة في أوقات الأزمات، تحتاج إلى مخزون وإلى موارد استراتيجية، خاصة فيما يتعلق بالمواد الغذائية والطبية والطاقة، فقد قام المغرب بمراجعة المقاربة المعتمدة للحفاظ وتطوير مخزونات الاستراتيجية، والحكومة عازمة على مواصلة تعزيز هذا المنحى لتقوية الإنتاج الوطني أكثر، وسننخذ كافة الإجراءات وكافة التدابير التنظيمية والتدبيرية الضرورية من أجل ذلك، بطبيعة الحال مع مراعاة كافة التشريعات والقوانين الجاري بها العمل، وهذا القضية ديال الحفاظ على الغذاء كون المغاربة كلهم في قمة الحجر الصحي الغذاء موجود، الحمد لله، والمستلزمات الطبية موجودة، هذه أيضا قصة نجاح أخرى لبلدنا في مواجهة الجائحة.

**5) دعم وإنتاج القطاع السياحي:** ذلك، أنه من أكثر القطاعات تضررا من هذه الجائحة، ليس في المغرب وحده، ولكن في العالم كله، فلذلك احنا عازمون على تشجيع ودعم السياحة الوطنية، وكنعنيو بالسياحة جميع الأنشطة المرتبطة بالسياحة، بالمناسبة القطاع السياحي يمثل 7% من الناتج الداخلي الخام، ولكن إلى

المراكز الجهوية للاستثمار؛

- **التنزيل الجهوي لمخطط التسريع الصناعي:** والي بدا ف 2 ديال الجهات والي خاصو يستمر للجهات الأخرى؛

- **تفعيل الإطار الجديد للشراكة بين القطاعين العام والخاص:** بعد المصادقة على القانون المنظم لهذه الشراكة؛

- **إصلاح المنظومة العقارية:** والآن نحن بصدد وضع السياسة العقارية الوطنية الجديدة، ورش كبير، كبير بدا منذ سنة ونصف تقريبا، وهو الآن في مراحل، وقد عقدنا منذ فترة هاذيك اللجنة الوزارية التي عرض فيها التقدم ديال وضع سياسة عقارية طموحة، والي أول مرة غيوضع هاذ النوع ديال السياسة العقارية في تاريخ المغرب؛

- **المزيد من تحسين مناخ الأعمال:** اللي هو قصة نجاح - كما قلت - لبلدنا؛

- **اعتماد وتفعيل ميثاق جديد للاستثمار:** والي راه تطور شحال من مرة، ولكن كل مرة كيكون فيها ورش جديد مرتبط بالاستثمار، بحال مثلا القانون الجديد ديال مراكز الاستثمار، بحال اللاتمرکز الإداري... إلخ، هاذ الأوراش تؤثر في ميثاق الاستثمار وكتخلينا نراجعه لكي يكون منسجم مع مختلف هذه الأوراش؛

- **إعداد القانون الإطار للجبايات:** والذي كنا قد وعدنا به، والصيغة ديالو موجودة، وسنأتي به، إن شاء الله، في القريب.

### على المستوى الاجتماعي:

بطبيعة الحال بغيت دائما نأكد على أن تداعيات الجائحة أكدت على صوابية اتجاه الحكومة إلى أولوية القطاعات الاجتماعية: (التعليم، الصحة، التشغيل والحماية الاجتماعية والاهتمام بأوضاع الفئات الهشة بطبيعة الحال)، وما الاتفاق الثلاثي الذي أبرم مع النقابات المركزية في 25 أبريل إلا جزء من هذا الاهتمام بالجانب الاجتماعي.

لا أريد أن أطيل في هذا المجال، الأرقام عندكم وكلشي عارفيناها، قطاع التعليم هو الأولوية. الحمد لله، الآن بدينا تنفيذ

الصحي، فدم في هذا الإطار حوالي 5.5 مليون شخص من المهنيين من أصحاب المهن الحرة وأصحاب القطاع غير المهيكل، يمكن نصف، نصف تقريبا، والدعم دياهم مشا ليهم حتى لعندهم أو جاو لعندو عندما يكونون قريبين من الوكالات البنكية، ويعتبر هذا الدعم لهؤلاء المستخدمين، سواء اللي كانوا عندهم "الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي" أو اللي في المهن الحرة أو في القطاع غير المهيكل، قصة نجاح أخرى لبلدنا في عز هذه الأزمة، والحمد لله.

كما أن الحكومة واعية بأن الاهتمام بهذه الفئة مهم جدا، وعندهم الحق، عندهم حقوق على بلدهم، وبالتالي نعتزم مواصلة مواكبة وإدماج هذا القطاع غير المهيكل في الاقتصاد المنظم من خلال إجراءات تحفيزية ومواكبة تحولها للقطاع المهيكل، واحنا واعيين بأن واحد الورش كنا بدينا اللي هو ورش تعميم التغطية الصحية على المهن الحرة والمستخدمين غير الأجراء والأحرار، هاذ الورش المهيكل هذا من بين الأوراش التي ستمكن القطاع غير المهيكل إلى الانخراط في الاقتصاد المنظم.

**(7) الحفاظ على مستوى الاستثمارات العمومية:** هادي حضرت عليه في عز الأزمة ورغم الصعوبات، باقي احنا ملتزمين باش نستمر في الاستثمارات العمومية، لأننا نعتز ونحس بأن الاستثمارات العمومية هادي واحد الرافعة للاقتصاد الوطني، سواء كانت استثمارات أو كانت حتى الطلب العمومي عموما والمشتريات العمومية، وبالتالي ليس هناك تخفيض في مجال الاستثمارات في الميزانية العامة، ولم يتم تقليص نفقات الاستثمار بالقطاعات الاجتماعية، بالخصوص في التعليم، في الصحة وفي غيرها، بل حوفظ عليها بل أصبحت عندنا طموح في 2021 زيدو فيها.

وعلاوة على ما سبق، ستواصل الحكومة تنفيذ الإصلاحات والمشاريع المتعلقة بالمجال الاقتصادي الواردة في برنامجها، وهي مشاريع هيكلية أو ضرورية:

- **ميثاق اللاتمرکز الإداري:** هذا بقا لي فيه كانت أسابيع معدودة، جا الحجر الصحي توقف، الآن سنستمر فيه؛

- **ورش إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار:** وهذا حتى هو الحمد لله، بدا بعد مصادقة البرلمان على القانون الخاص بإصلاح

الحكومة يبدأ تفعيل الورش ديال التغطية الصحية والاجتماعية للمهن الحرة والمستخدمين غير الأجراء، لأول مرة كيبدا هاذ الورش واللي هو كان منصوص عليه في القانون ديال التغطية الصحية ديال 2005، يعني 14 عام من بعد عاد بدا هاذ الورش، وهذا وحده مهم جدا وكافي، هو إصلاح هيكلية والحمد لله 3 ديال الفئات دخلت، 3 فئات الآن تقريبا موجودة غادي تدخل في الأشهر المقبلة، وهناك فئات أخرى، الحمد لله، فيها استعداد المهندسين المعماريين راهم مستعدين، السيدة الوزيرة، باش نحاولو نعاود نحركو نكملو، بقا غير بضعة أسابيع ديال التشاورات معهم باش يمكن حتى هو ما يدخلو.

إذن عدد من المهن الحرة والمهن اللي الآن كنتنظر (المفوضين القضائيين، التجار المرشدون السياحيون ومهن أخرى في الطريق إن شاء الله)، وهذا شيء مهم جدا في أفق أن نصل إلى تغطية صحية لـ 90%، احنا الآن في 64% أو 63% تقريبا من المواطنين والمواطنات اللي عندهم التغطية الصحية، بغينا نصلو لـ 90%، وهذا غادي يكون خدمة كبيرة لعموم المواطنين والمواطنات، وغادي ينقص الهشاشة وغادي ينقص الضغط ديال النفقات الصحية على الأسر وعلى الأفراد.

### الدعم الاجتماعي لفائدة الفئات الهشة:

هذا ما كاين علاش نهضر عليه، ره أتم عارفين هذا واحد الورش مهميكل وبطبيعة الحال كنشكركم، لأن البرلمان صادق أخيرا على مشروع القانون المتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وإحداث "الوكالة الوطنية للسجلات والسجل الاجتماعي الموحد". هذا الآن بعد صدور القانون غادي نبدأ في التنفيذ ديالو على الأرض، وغادي يمكننا من تحديد الفئات المستهدفة في مختلف البرامج وترشيد هذه البرامج الاجتماعية باش تمشي للمستحقين ديالها فعلا.

**(9) إنعاش التشغيل:** وهذا شيء مهم جدا، وبغيت نقول بأنه على عكس ما يروج وما يدور، فإنه ليس هناك أي تقليص لمناصب الشغل في سنة 2021، الميزانية اللي غادي تجي، وإنما هناك ترشيد لها، غادي نركزو على القطاعات ذات الأولوية، وهذا شيء مهم جدا، وبغيت نقول بأن التشغيل العمومي قام بواحد الجهد كبير

الإصلاح الجذري ديال التعليم من خلال وضع لوحة قيادة لتنفيذ القانون الإطار الذي صادقتم عليه، وإن شاء الله هذا غادي يكون عندو تأثيرات كبيرة، بطبيعة الحال احنا ما انتظرناش تصادق على قانون الإطار، طلقنا عدد من الأوراش الكثيرة.

تكوين مدرس المستقبل، وهذا مشروع كبير وطموح لتكوين 200 ألف مدرس ديال المستقبل، التعليم الأولي اللي اعطيناه انطلاقة حتى قبل المصادقة على هاذ أسمو وغيره من الأوراش الهيكلية المهمة في مجال التعليم، واللي غادي يكون عندها تأثير كبير في تطوير التعليم.

وأريد أن أشير فقط إلى أن البرنامج الوطني لتعميم التعليم الأولي، الذي انطلق منذ سنتين تقريبا، نقول بأنه، الحمد لله، فهاذ السنتين حقق واحد النجاح كبير، فانتقل عدد الأطفال المسجلين من حوالي 700 ألف طفل (699 ألف طفل) في البداية اللي كيشكل 49% من الأطفال ديال المغرب اللي كانوا مسجلين، وفي ظرف سنتين الآن وصلنا لـ 910 آلاف طفل وطفلة مسجل في التعليم الأولي بنسبة 72% في الموسم الدراسي 2019-2020 بزيادة 23 نقطة، مما يعني أننا تجاوزنا الهدف اللي كان مقرر اللي هو زيادة 100 ألف فقط، فإذا به زدنا 210 آلاف ديال الأطفال في هاذ التعليم الأولي مع تعبئة 46.519 مربية ومربي، في المجموع بزيادة 6583 مربية ومربي في هذه السنة فقط، معنى ذلك احنا، الحمد لله، برنامج طموح، وفيه تدخل ديال مختلف القطاعات، وخصوصا بطبيعة الحال قطاع التربية الوطنية والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

وبغيت نقول هنا بأن الميزانية ديال التعليم تزدت بـ 32% ما بين 2017 و 2020، وكذلك الصحة قد انتقلت ميزانة الصحة ما بين 2017 و 2020 تزدت بـ 17%، كما ازدادت عدد من الأمور المهمة التي تم بها فيما التوظيف في الصحة، لأول مرة مع هذه الحكومة بلغنا 4000، مع أنه من قبل أقصى شيء هو 1700 سنويا، والآن عندنا 4000 منصب مالي كل سنة، إضافة لواحد القضية مهمة جدا، وهو إدخال الرقمنة في مختلف الخدمات ومختلف الأعمال اللي كنتقوم بها والبحث العلمي وغيرها اللي كيقوم بها القطاع ديال الصحة، وخصوصا الصحة عن بعد.

**(8) مواصلة إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية:** فلأول مرة مع هذه

كثيرة، فعندها فرص أيضا تتيح فرص كبيرة جدا، وهذه من الفرص المهمة التي تتيحها هذه الجائحة، والحكومة تعمل على تسريع التحول الرقمي من خلال توجهات واضحة، وهاذ التوجهات لأول مرة اليوم كتتوفر على توجهات عامة للتنمية الرقمية في المغرب في أفق 2025، والتي صدرت عن وكالة التنمية الرقمية، وهاذي راه الآن منشورة، وهاذي كتشكل الإطار التوجيهي العام لهاذ التحول الرقمي في المرحلة المقبلة، ولكن عندنا (5) ديال التوجهات أساسية عندنا:

1. عندنا، أولا، ترسيخ موقع المغرب كمركز رقمي وتكنولوجي مرجعي على المستوى الإفريقي (hub africain) مرجع ومحور إفريقي؛
  2. تشجيع إحداث مناصب الشغل من خلال تطوير الكفاءات في المهن الرقمية؛
  3. إرساء إدارة رقمية في خدمة المواطنين والمقاولات لتلبية حاجياتهم بنسبة لا تقل عن 85%؛
  4. مواكبة المقاولات الرقمية وتطوير الاقتصاد التنافسي، بفضل تطور خدمات الأداء التي حققتها التكنولوجيا الرقمية؛
  5. تحسين حكامه القطاع وتعزيز السيادة الرقمية.
- وسيتم تنزيل هذه التوجهات من خلال 11 برنامجا وطنيا على مدى ثلاثة (3) سنوات، تروم على الخصوص بلوغ ثلاثة (3) أهداف أساسية:

1. تبويب المغرب المركز الأول جمويا وإفريقيا؛
2. جلب أزيد من 10 ملايين درهم من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذا القطاع؛
3. دعم إحداث أزيد من 120.000 منصب شغل مباشر وغير مباشر.

وهاذ البرامج كلها حددت وحددت الكلفة ديالها المالية، حددت الأدوات ديال الاشتغال ديالها، حددت الأهداف ديالها على مدى ثلاث (3) سنوات، وإن شاء الله، راه بدا الاشتغال عليها.

### **التحول الرقمي كرافعة لتحسين الخدمات العمومية:**

هذا واحد الملف مهم اللي خدمنا عليه في هاذ المرحلة واستفدنا من الجائحة، خرجنا من الجائحة، فانتوما كتعرفو القصة ديال التعليم

جدا، لأنه في الفترة لحد الساعة فهاذ 3 سنوات وظفنا 138.000، في 3 سنوات 130.000 شخص في القطاع العمومي، بينما من قبل ما عمر ما وصلت شي فترة ولائية كاملة إلى هذا الرقم.

إعطاء دينامية جديدة لبرنامج "انطلاقة"، اللي كان توقع أمام جلالة الملك، حفظه الله، وأعطاه الانطلاقة، والهدف ديالو تشجيع الشباب على إنشاء مقاولاتهم وتمكين ولوجهم إلى مصادر التمويل ومواكبهم لتحقيق مشاريعهم، بسبب جائحة كورونا توقف التنفيذ ديالو، لأن جات برامج أخرى اللي مشات في المقدمة، دبا غادي يرجع هاذ البرنامج، إن شاء الله.

مواصلة دعم التشغيل الذاتي، التشغيل الذاتي قصة نجاح كبرى لهذه الحكومة، التشغيل الذاتي انطلق وكان الهدف منه هو نصلو لـ 100.000 فرد في التشغيل الذاتي حتى 2021، الآن وصلنا لـ 233.000 على الأقل، وبطبيعة الحال في ظل الجائحة درنا واحد الآلية خاصة للتمويل هي تمويل المقاول الذاتي، ضمان المقاولين الذاتيين اللي كيتضمنو 100% وبصفر فائدة، التمويلات كلها بـ 0 فائدة، وهذا آلية خاصة بهم، لأن كلهم شباب وكلهم جداد وهاذ البرنامج من البرامج التي نجحت.

إضافة إلى ذلك، لا بد أن أقول، بأن هناك إصلاحات هيكلية متعلقة بالمجال الاجتماعي حتى هي غتركزو عليها، بطبيعة الحال حضرت على إصلاح "المنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي"، لا بد أن أشير إلى "برنامج الحد من الفوارق المالية والاجتماعية" اللي غادي نواصلوه، "الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد" اللي غادي نواصلوها، "الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة" اللي غادي نواصلوها، والإصلاح الشمولي لمنظومة التقاعد أيضا.

### **المحور الثالث: تسريع التحول الرقمي**

احنا هاذ الجائحة أزالنا عدد من العوائق اللي كانت عند المواطنين والمواطنين، عند المقاولات، عند الإدارة في الاستفادة لأبعد مدى من التحول الرقمي ومن الآليات التي تقيدها..

الحمد لله، أصبح الآن إقبال كبير على كل ما يتيح التحول الرقمي من فرص كبيرة ووضحة، وبطبيعة الحال الحكومة تعمل على الاستفادة من هذه الفرصة، الجائحة إلى كانت عندها سلبيات

5. رقمنة المقررات القضائية وتنفيذها؛

6. نشر المعلومة القانونية والقضائية.

فلذلك، هاذ البرامج الستة (6)، إن شاء الله، بعضها راه مطبق، وبعضها في طور التطبيق، إن شاء الله، وغادي يكون التحول في هاذ المجال.

بطبيعة الحال، أهم شيء في هاذ المجال دبال التحول الرقمي هو دعم المساواة الاجتماعية وتقليص الفوارق الرقمية وتعزيز الشمول المالي، وهاذ الشيء عندنا فيه عدد من البرامج، وخصوصا اليوم تسريع الأداء بالهاتف المحمول، تعميق دور مؤسسات التمويل الأصغر والتمويل الشمولي، تشجيع النماذج الكلاسيكية لزيادة الشمول المالي، الشمول المالي هو أدوات الرقمنة والتي يمكن أن يستعملها الإنسان من بيته، من عمله، من قرينته، من الدوار ديالو وخا بعيد، يمكن يتلقى المال، ويمكن يرسل المال، ويمكن التبادل، ويمكن..

وهذا غادي يدير واحد العدالة بين الجهات وبين المناطق وبين الفئات وبين الأفراد، أو على الأقل يقلص هاذ الفوارق الموجودة الآن، وربما الدعم المالي المباشر للأسر في فترة الحجر الصحي، واللي نجحنا فيه كما قلت، واللي فيه على الأقل تقريبا 6.3 مليون تقريبا أو 6.4 مليون تقريبا رب أسرة، هاذي أبرزت أهمية الوسائل الرقمية في التفاعل والتواصل وإيصال الدعم إلى مختلف المواطنين والمواطنات، فيها السرعة وفيها الشمول وفيها الدقة وفيها الفعالية وفيها السهولة بالنسبة للمواطنين، وهذا كله شيء مهم، بمعنى غيوصلو قريب لو، بدل يقلب فين يوصل لو هو كيوصل لو عن طريق هذه الأدوات الرقمية، وغادي نستافدو من هاذ التجربة، إن شاء الله، وسنعممها، لأن بالتعميم ديالها غادي يكون فيها خير كبير جدا لبلدنا وللمواطنات وللمواطنين.

أخيرا، أريد أن أقول بأن الحكومة واعية بدقة المرحلة وبدقة التحولات اللي وقعت فيها، وعازمة على استخلاص الدروس الضرورية من أجل الانتقال السلس إلى مرحلة ما بعد كورونا، والاستفادة من الفرص التي تتيحها هاذ المرحلة.

وبلادنا، إن شاء الله، كستوفر على جميع المقومات باش تنجح هاذ التحول السلس نحو ما بعد كورونا بنجاح، إن شاء الله. كما نجحنا قبل كورونا في مواجهة العديد من التحديات، سننجح أيضا،

عن بعد، الحمد لله، كان نجاح مقدر، كان نجاح مقدر، صحيح أنه باقي عندنا عوائق لتعميمه، ولكن هذه العوائق مقدر عليها في المستقبل القريب، إن شاء الله، ولكن هي تعتبر هذه واحد التجربة إيجابية مهمة، وكنشكر أسرة التعليم التي تعبأت لإنجاح التعليم عن بعد، سواء عبر الأنترنت، التعليم عن بعد أو الأدوات الأخرى، الإعلام السمي البصري الذي انخرط أيضا في هذا المجال.

### مأسسة الخدمات الإدارية والعمل عن بعد بالإدارات العمومية:

هذا أيضا واحد المسألة اللي تم الاشتغال عليها بشكل كبير. تدارت، أولا، مكاتب الضبط الرقمي، تعملت، كانت عندنا محدودة، في بداية الجائحة في 1 أبريل أو في آخر مارس، كان عندنا 41 مكتب من مكاتب الضبط الرقمية، في ظرف شهرين قفزنا من 41 لـ 630 مكتب من مكاتب الضبط الرقمي، معنى ذلك أنه زاد بواحد الشكل كبير، تضاعف 15 مرة، تضاعف 15 مرة، وهذا واحد التطور كبير، وكنشكر الإدارات التي تعبأت واللي نجحت في هاذ المجال، غادي يولي هاذ الشيء رصيد خصنا نرصدوه فيما بعد، وهو مهم جدا.

بطبيعة الحال عدد من الخدمات الرقمية الأخرى التي أبرزتها وأفرزتها مختلف الإدارات ومختلف المؤسسات العمومية في هذا المجال. على كل حال على مستوى الإدارة غادي نستافدو كثيرا من هاذ التحول الرقمي، باش يمكن كلشي نختصرو فيه الجهد ونختصر فيه الوقت، ونختصر فيه المال للمواطنات والمواطنين وللإدارة أيضا.

### دعم التحول الرقمي لمرفق العدالة:

أنتوما راه وأكتبو هاذ القضية، أصبح الآن القطاع ديال العدالة قادرا اليوم على أن يدير عددا من البرامج التي عنده ومن الخدمات عن طريق العالم الرقمي، وهناك برامج ستة (6) التي أعطيت لها الانطلاقة في هاذ المخطط ديال التحول الرقمي لمرفق العدالة:

1. البوابة المندمجة للولوج للعدالة؛
2. تعميم التبادل الإلكتروني للوثائق؛
3. التدبير اللامادي للملف القضائي؛
4. اعتماد التقنيات الرقمية في تدبير الجلسات؛

الفلاحي، والتي من شأنها تتماشى مع أدواره الاقتصادية والاجتماعية القصوى ومع توفير الأمن الغذائي لأزيد من 36 مليون نسمة.

وهنا، السيد رئيس الحكومة المحترم، نتساءل وإياكم: أين نحن وتفعيل دور المؤسسات المنتخبة وتعزيز مكانتها وتقوية أدوارها ضمن القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؟

نتساءل وإياكم: أين نحن والرؤية الملكية بخصوص القطاع الفلاحي التي هو غائب عن هاذ اللجنة، الرؤية الملكية التي كهدف لتقوية طبقة فلاحية وسطى ولتعزيز المكاسب المحققة بالقطاع الفلاحي التي يمكن ليه يصبح خزان أكثر دينامية للتشغيل ولتحسين ظروف العيش والاستقرار بالعالم القروي؟

واحنا بصدد تنزيل مقتضيات ومضامين استراتيجية الجيل الأخضر، نتساءل وإياكم: أين نحن وفلاحي المملكة التي لم تتم دعوة ممثلهم للعضوية في هاذ اللجنة؟ والتي من بعد ما تغلقوا الحدود واعتمدت كل دولة على إنتاجها الداخلي، ورغم إكراهات الجفاف ومخاطر الوباء، فلاحو المملكة يبنو على حس وطني عالي، من خلال تزويدهم لأسواقنا الوطنية بمنتجات جيدة ومتنوعة وبكميات كافية ومنظمة وبأئمنة جد مناسبة، رغم أن الوفرة ما كنعيش في كثير من الأحيان التغطية لتكلفة الإنتاج.

وأكثر من هاذ الشيء، فملقاولة الفلاحية وفت بالتزاماتها واستمرت بتزويد أسواقنا الدولية بمختلف المنتجات المغربية. ومن هاذ المنبر، نقدم لهم جميعا تحية شكر وامتنان على عملهم الجاد والمتواصل والدائم في جميع الظروف والأحوال.

وبالرجوع للجنة اليقظة الاقتصادية، فاحنا كئأكدو على ضرورة التعجيل بدعم قطاع المنتجات المحلية، التي كيعيش من خلالها عشرات الآلاف من سكان العالم القروي، وخصوصا المرأة القروية بالمناطق الجبلية وبالوحدات وبالمناطق النائية داخل المغرب العميق، والتي كتشتغل في قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، هاذ القطاع التي تضرر بشكل كبير من إغلاق الحدود ومن إغلاق الأسواق ومن منع التجمعات والمعارض.

وكئأكدو كذلك على ضرورة الإسراع بتحسين العرض المائي من خلال تعبئة جل مياه الأمطار، وذلك بإنجاز السدود الصغرى، المتوسطة والكبرى للتخفيف من الانعكاسات السلبية للتقلبات المناخية وللتخفيف من انعكاسات ظاهرة الجفاف، التي كتميز بشح

بإذن الله سبحانه وتعالى، وبقيادة جلالة الملك، في مواجهة تحديات وآثار ما بعد كورونا، ونحن متفائلون جميعا، لأن عندنا الثقة في الله سبحانه وتعالى، أولا. عندنا الثقة في الشعب المغربي وفي التضامن ديالو وفي الفعالية ديالو. عندنا الثقة في جلالة الملك وفي الحكمة ديالو والقيادة ديالو، وعندنا الثقة في الجميع، وبالتوفيق إن شاء الله. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

**السيد الرئيس:**

**شكرا السيد رئيس الحكومة.**

ننتقل الآن إلى التعقيبات على الجواب ديال السيد الرئيس المحترم، وأول متدخل في إطار التعقيبات، فريق الأصالة والمعاصرة.

**المستشارة السيدة فاطمة الزهراء بن الطالب:**

**السيد الرئيس،**

**السيد الرئيس المحترم،**

**السيد وزير المولة،**

**السيدات والسادة الوزراء،**

**السيدات والسادة المستشارين،**

**تحية للجميع.**

**السيد رئيس الحكومة المحترم،**

استمعنا بإمعان لردكم في الموضوع، وفعلا كنعيش بلادنا منذ شهر مارس الماضي على إيقاع أزمة صحية صعبة، نتيجة الانتشار السريع للوباء، الشيء الذي أثر على اقتصادنا الوطني وعلى المجتمع، بحيث كابين مهن حرة وكابين مقاولات في مجالات متعددة، التي تضررت من الانعكاسات السلبية لهاذ الوباء، بل كابين المقاولات التي توقف نشاطها الاقتصادي بالكامل.

حكومتكم اتخذت مجموعة من التدابير للحد من انتشار الفيروس ولدعم وحماية اقتصادنا الوطني، وعلى رأسها "لجنة اليقظة الاقتصادية"، التي ساكنة العالم القروي والمهنيين والأسرة الفلاحية ككل كانت كتمنى يكونو من بين أعضائها الممثلين الشرعيين والديمقراطيين للقطاع الفلاحي، باش يساهمو باقتراحاتهم في بلورة إجراءات التي كتهم حوالي 50% من المغاربة، أكثر من 50% من اليد العاملة في بلادنا و19% من الناتج الداخلي الخام.

هاذ الإجراءات التي من شأنها تتماشى مع خصوصية القطاع



المواطن ما ييقاش ملزم بقطع مسافات طويلة وتخصيص أوقات كثيرة وتعريض نفسو لكورونا، بل يستافد من الخدمات الإدارية بعين المكان، علما أن الوضع ما كيسمحش بتعطيل المرافق الإدارية والاقتصادية، خصوصا - لا قدر الله - في حالة استمرار الوباء أو ظهور موجات جديدة.

### السيد رئيس الحكومة المحترم،

من أهم الدروس اللي استخلصناها من هاذ الجائحة هو أن بلادنا قادرة، بإذن الله، وتحت الرعاية السامية لجلالة الملك، باش تتجاوز هاذ الأزمة وتحول انعكاساتها السلبية نحو الأفضل، إلى الحكومة اعطت أولوية قصوى وأهمية للمجالات التالية:

1. تنمية وتأهيل العنصر البشري (le facteur humain) من خلال تخصيص الموارد المالية واللوجيستكية والبشرية الضرورية، مع إصلاح المنظومة التعليمية ودعم البحث العلمي؛
2. استرجاع الثقة في الكفاءة المغربية، من خلال تشجيع استهلاك المنتجات المغربية، تشجيع استهلاك (le label Maroc) وكذا تحفيز السياحة الداخلية، من خلال ملاءمة العرض السياحي مع طبيعة الأسر المغربية، ومع محدودية دخلها؛
3. توفير الظروف المناسبة لتحسين دخل الأسر اللي كنتشغل بالقطاع غير المهيكل وتمكينها من الحماية الاجتماعية في انتظار إدماجها في القطاع المهيكل؛
4. إعادة النظر في اتفاقيات التبادل الحر، لأنه باستثناء الرأسمال الأجنبي اللي كيستافد إيجابيا من تنزيل هاذ الاتفاقيات، وخصوصا في القطاعات المرتبطة بصناعة السيارات والطائرات وتكنولوجيا الاتصالات، فعجز الميزان التجاري لبلادنا في تفاقم مستمر مع جميع الدول بدون استثناء، وخصوصا أن النسيج المقاولاتي لبلادنا فهو هش وضعيف وعرضه التصديري محدود، ولا يقوى على منافسة المقاولاة الأجنبية، لا في الخارج ولا في الداخل، وبالتالي فهو غير مستفيد من الامتيازات اللي كتوفرها هاذ الأسواق المفتوحة ضمن هاذ الاتفاقيات؛

5. دعم وتشجيع المقاولاة الوطنية المتوسطة والصغيرة والصغيرة جدا، باعتبارها خزان مهم للتشغيل، وذلك من خلال تمكينها من نسب اجتماعية للضريبة على الدخل ( $IR^2$ ) والضريبة على الأرباح

الأمطار وعدم انتظامها وارتفاع درجة الحرارة ويضعف واردات السودان، وراه ما بقاش عندنا الحق نشوفو المياه ديالنا عادة للبحر.

### السيد رئيس الحكومة المحترم،

هاذ الجائحة مكنت من تعزيز قيم التضامن والتكافل اللي متجذرة في أصلتنا وفي ديننا، وتجاوزت المبادرات الفردية والجماعية، باش تاخذ، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك، طابعا مؤسساتيا، من خلال إنشاء صندوق الدعم اللي أثر بشكل مباشر وفوري على عدة مستويات.

وهاذ الجائحة هي كذلك، محطة لتقييم السياسات العمومية ولتقويم ولتصحيح تدخلات الحكومة وجميع شركائها في القطاع الخاص وفي القطاعين المالي والبنكي، من خلال استخلاص الدروس والعبر من هاذ الأزمة، لانطلاق مسيرة جديدة للبناء والإصلاح، مع استحضار بالإضافة للبعدين الاقتصادي والاجتماعي، البعدين البيئي والمجالي، وفي إطار الاستباقية والتكامل والانسجام والالتقائية بين البرامج وإستراتيجيات القطاعات الكبرى للتنمية المستدامة، واللي غادي تشكل عماد للنموذج التنموي الجديد فبلادنا.

### السيد رئيس الحكومة المحترم،

كنتمناو تكون هاذ الجائحة فرصة باش نجعلو المؤسسات البنكية أكثر ولوجا وأكثر تفهما لواقع المقاولاة الوطنية، في إطار "راج-راج"، من خلال التخفيض من نسب الفوائد البنكية، اللي هي أصلا جد مرتفعة وما كتشجعش على الاستثمار، والتخفيف من حجم الضمان وإعادة جدولة المستحقات العالقة، وهاذ المؤسسات خاصها تساهم في بداية وانطلاقة جديدة وجيدة لاقتصادنا الوطني، وما تعطيش الانطباع على أنها كتقلب فقط على الربح السريع والمضمون، خصوصا أن (les charges financières)، الأعباء المالية تكاد تمتص بالكامل (l'EBE) ديال المقاولات (l'Excédent Brut d'Exploitation) واللي كتعتمد عليه الأبنك باش تعطي القروض للمقاولات، وبالتالي فهو كيمعها من الحصول والاستفادة من القروض اللي كتمكنها من تحسين وتجديد قدراتها التنافسية والإنتاجية.

كنتمناو كذلك تكون هاذ الجائحة فرصة باش نقطعو مع المساطر والإجراءات الورقية، وباش نسرعو من رقمنة الإدارة، حتى

<sup>2</sup> Impôt sur le Revenu

ذلك، إلا أن هناك ساكنة تقدر بأكثر من 800 ألف نسمة بمدينة القنيطرة، أبانت عن التزامها بهذه الوسائل الاحترازية، حيث منذ مارس إلى يومنا هذا، لم تتجاوز الإصابة 30 مصابا، وأكثر من شهرين بدون إصابة، إلا أنها ظلمت في التصنيف ووضعت في المنطقة 2، حيث حرمت من الشاطئ والتنقل وملاعب القرب. نرجوكم، السيد رئيس الحكومة، إعادة النظر في تصنيف هذه المدينة.

### السيد رئيس الحكومة،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للتفاعل والتعقيب على جوابكم بشأن سؤال الفريق في موضوع "السياسات العمومية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والرقمية، في ضوء الدروس المستخلصة من تداعيات أزمة كورونا".

### السيد الرئيس،

بداية، لا بد وأن نسجل بإيجاب ما تحقق في هذه الأزمة من تدابير محممة، بفضل التوجيهات الملكية السامية التي مكنت بلادنا من تجنب الأسوأ ومن الصمود أمام التقلبات والتداعيات المرتبطة بآثار الجائحة، وأيضا بفضل إصلاحات الماكرو اقتصادية وهيكلية رائدة وغير مسبوق، انطلقت منذ التسعينات، لكن، وبسبب توقع استمرار تداعيات الجائحة، والركود الاقتصادي الذي يعيشه الزبناء الأساسيون والتقليديون للمغرب، خاصة في منطقة الأورو، شريك المغرب التقليدي، فإن بلادنا اليوم يمكن أن تعيش أسوأ انكماش اقتصادي متوقع منذ عام 1995 في العديد من القطاعات، بالنظر لوضعية الإنتاج الوطني ومستوى النمو والاستثمار والتشغيل.

لذلك، ومن باب المسؤولية والواجب الوطني، فإننا في الفريق الاستقلالي حريصون كل الحرص على تنبيه الحكومة إلى ضرورة التنزيل السليم للتوجيهات الملكية السامية والاستجابة لحجم الانتظارات الاجتماعية والاقتصادية الكبرى المتراكمة، تعزيزا لهذا المسار الإصلاحي.

### السيد الرئيس،

من باب التذكير، نذكركم بأن حزب الاستقلال بادر إلى تقديم النصح للحكومة من خلال العديد من المبادرات والمذكرات، كان آخرها مذكرة الحزب الأخيرة للخروج من الأزمة، والتي تضمنت مجموعة من الاقتراحات العملية لتقويم مسار السياسات العمومية،

(IS<sup>3</sup>) والضرية على القيمة المضافة (Ia TVA<sup>4</sup>)، ومن خلال التخفيف من (les charges sociales) باش نمكنوه من الحفاظ على مناصب الشغل، ومن خلال إزالة وحذف الرسم المهني (Ia (taxe professionnelle)، اللي كتمثل واحد (l'impôt anti-économique).

ويجب كذلك التخفيض من نسب الفوائد البنكية وتوفير العقار العمومي اللازم للاستثمار وتحسين مناخ الأعمال، خصوصا فيما يتعلق بالحصول على (les autorisations nécessaires) للاستثمار، (et ce, dans des délais raisonnables)؛

6- السيد رئيس الحكومة المحترم، يجب الإسراع بالحد من الانعكاسات السلبية والتأثيرات الصعبة لظاهرة الجفاف والحد من مخاطرها على مستقبل الفلاحة الوطنية وعلى اقتصادنا الوطني، وعلى أمننا الغذائي والمائي، مع فك العزلة عن ساكنة العالم القروي والحد من الفوارق الاجتماعية والمالية وتحسين ظروف التمدن والتطبيب والتنقل والعيش والاستقرار بالعالم القروي، وتفعيل الإدماج الاقتصادي للشباب وخصوصا الفتاة القروية. وشكرا.

### السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعدلية. تفضل السيد المستشار المحترم، خذ راحتك، معقولة.

### المستشار السيد محمد العزري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد رئيس الحكومة،

في بداية كلمتكم تطرقتم إلى موضوع عملية تخفيف الحجر الصحي، ونصحتم المواطن المغربي باحترام جميع الوسائل الاحترازية، من كمادات ومسافة الأمان ونظافة اليدين إلى غير

<sup>3</sup> Impôt sur les Sociétés

<sup>4</sup> Taxe sur la Valeur Ajoutée

تصور الحكومة للمسألة الاجتماعية والاقتصادية في ظل عدم قدرتها على تفعيل مؤسسة الحوار الاجتماعي، وفي ظل عدم قدرتها على مشارف السنة الأخيرة من عمرها على إنتاج أي اتفاق اجتماعي كبير على عكس الحكومات السابقة.

يصعب علينا، السيد الرئيس، فهم تصور الحكومة في ظل ضياع مصير الآلاف من العمال، الذين تم تسريحهم أو مهددين بالتسريح، بسبب المشاكل التي عرفتتها بعض الشركات أو مجموعة الشركات بسبب العسر المالي الكبير الذي تواجهه اليوم، بسبب الطمع وجشع بعض المستثمرين الأجانب والأبنك.

يصعب ذلك، السيد الرئيس، في ظل استمرار ارتهان القطاع الفلاحي لرحمة التساقطات المطرية وسخاء السماء والمعاناة السنوية للفلاحين لمشكل المياه وتسويق المنتج الفلاحي وطنيا ودوليا.

وفي هذا السياق، سبق للفريق الاستقلالي، أن دعا غير ما مرة الحكومة للإسراع في إيجاد حلول عاجلة، تخفف من وطأة الجفاف ووباء كورونا على الفلاح المغربي، الذي لا ننكر أنه لعب دورا أساسيا في الحفاظ على الأمن الغذائي وواجه الأزمة بشجاعة ونكران الذات.

**السيد الرئيس،**

مما لا شك فيه أن الجائحة قد كشفت أيضا عن الترابط العضوي والقوي ما بين الرأسمال البشري والنمو، على الخصوص عبر قناة التعليم والصحة والابتكار والبحث العلمي والتطوير، وإنما القدرة على تملك التكنولوجيا، بينما لم نر لحد الآن لدى حكومتنا الموقرة أية بوادر لتغيير ممكن في السياسات الحكومية في هذه القطاعات، فهل يمكن الرهان على المنظومة التعليمية في ظل هذا الواقع؟ وهل يمكن الرهان على منظومة التعليم في ظل غياب الاهتمام برجال التعليم؟

الأكد أن الجواب، السيد رئيس الحكومة، عن كل هذه الأسئلة متروك لكم.

لكننا نعتبر أن جزءا من الجواب مرتبط بإعادة الاعتبار لرجال التعليم والرفع من الأجور، مع ضرورة إيلاء العناية اللازمة للتعليم عن بعد، والذي كان أحد الحلول الفعالة التي التجأنا إليها خلال الجائحة، وهو ما يستلزم من الحكومة أن تؤسس للمزج بين التعليم الافتراضي والتعليم المتحرك وإيجاد تنظيم هيكلي جديد للمؤسسات

الاقتصادية والاجتماعية والرقمية.

لكن الحكومة، وبدل أن تبذل في إخراج قرارات إصلاحية، التي من شأنها إيجاد الحلول وتجاوز جوانب القصور والاختلالات والتجاوب مع اقتراحات الحزب حتى يقع الإسراع بإقضاء ما يمكن إبقاؤه، زادت في الطين بلة، باللامبالاة حينها وبالقرارات والإجراءات المنفردة والترقيعية حينها آخر، آخرها القانون المالي التعديلي الترقيعي الذي جاء في صورة ومضمون يناقض ويعاكس كل الانتظارات والآمال لمغرب ما بعد كورونا.

**السيد الرئيس،**

وهنا لا بد من التأكيد على أمر أساسي، وهو أن المغاربة صوتوا لكم لكي تدبروا الأزمات، لا لكي تعيدوا رفعها في وجوههم عند كل تحدي جديد، وأنه من غير المقبول البتة أن تجعلوا من الجائحة شاعة لتعلقوا عليها وتختزلوا فيها الأزمة الاقتصادية والتحديات التي تواجهها بلادنا.

ومن غير المعقول كذلك، أن تتخذ الحكومة من هذه الظروف مبررا لشرعنة تدابير قد تكون لها انعكاسات خطيرة، من قبيل المس بالقدرة الشرائية للمواطنين والمواطنين عبر الرفع من الأسعار وتجميد الأجور والحد من التوظيفات وتوقيف الترقيات.

**السيد الرئيس،**

إن تقييم التدبير الحكومي لمرحلة الجائحة كشف لنا عن عجز حكومي يئن في تحريك وتوجيه السياسات العمومية الاقتصادية والاجتماعية والرقمية، التوجيه الصحيح وفي تحريك عجلة الاستثمار، وعرى عن الأزمة الحقيقية التي تتخبط فيها السياسات العمومية، والتي ليست أزمة تقنية أو موازناوية فقط، وإنما هي في العمق وإنما هي في العمق أزمة سياسية، مرتبطة بعدم إشراك المعنيين في تدبير الملفات الاجتماعية وفي ضمان إصلاح عميق للسياسات العمومية في الاقتصاد كما في التعليم والتشغيل والتقاعد.

وأنه لا سبيل اليوم من إعادة الاعتبار للحوار مع الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين والسياسيين وإعادة الاعتبار أيضا لمؤسسة الحوار الاجتماعي الذي باشرته الدولة منذ اتفاق فاتح غشت 1996، والذي كانت له نتائج إيجابية في تعزيز السلم الاجتماعي والارتقاء الاجتماعي لفائدة شرائح عريضة من المجتمع المغربي، لكن يصعب علينا اليوم، السيد الرئيس، أن نتفهم حقيقة

التعليمية، بما يمكنها من أداء مهامها الجديدة.

**السيد الرئيس،**

على صعيد آخر، تابعنا، والمغاربة قاطبة، كيف أنه في عز الأزمة لاح نبوغ مغربي لا مثيل له في الابتكار والإبداع، مثلا أجهزة التنفس والاختراعات والابتكارات التي وأكبت الجائحة، وانتظرنا من الحكومة أن تشجع وتؤسس لمقاربة جديدة، تروم إحداث بيئة محضنة ومحفزة ومثمثة للفعل الابتكاري، لكن لحد الآن أمكن القول أن سياسة الحكومة بشأن البحث العلمي، تعيش قطيعة مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي وغير قادرة على الحد من حالة التردّي والضعف الذي يتسم به القطاع، بسبب التمويل والتأطير وتشتت الفرق ووحدات البحث وغياب المختبرات والمجلات العلمية المعترف بها علميا وتغلغل السمسة في العلاقات والتقييمات العلمية.

فكم يبعدها عن المعدل العالمي لبراءة الاختراع، المودعة لدى الجهات المختصة؟ وما هي التكلفة التي تتكبدها من جراء عدم تمييز البحث العلمي؟

**السيد الرئيس،**

الوضع نفسه تعيشه المنظومة الصحية ببلادنا، التي تعاني من اختلالات بنيوية خطيرة، من جراء الخصاص المهول، المسجل في البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية والتفاوت الصارخ في توزيع الموارد البشرية وفي الولوج إلى الخدمات الطبية على المستوى الترابي.

وضع تزداد حدته في ظل ضعف شبكة الحماية الاجتماعية، حيث تتحمل الأسر المغربية، وخاصة الفقيرة، حوالي 60% من تكاليف الخدمات الصحية، هذا بالإضافة إلى الاختلالات المسجلة على مستوى نظام المساعدة الطبية "RAMED5" والمشاكل التي تعترض فعاليته ومحدودية الاستفادة من أنظمة التأمين الإجباري، في ظل استمرار الإقصاء غير المبرر لأصحاب المهن الحرة والمستقلين.

**السيد الرئيس،**

لا يختلف اثنان كون الاقتصاد المغربي يمر اليوم من منعطف خطير ودقيق، بالنظر إلى مجموعة من الانتقالات التي توطئه، إن

على المستوى الدولي أو الوطني، حيث تفرض مجموعة من التطورات الثقيلة ضغوطات إضافية على الاقتصاد الوطني، وقد ترهن آفاق نموه وتؤثر على قدرته التنافسية، فإعادة تشكيل الجغرافية الاقتصادية في سياق الاتجاه المتزايد للاقتصاد العالمي شرقا، والمرض المزمّن الذي يعاني منه الجار الشمالي، والدور المتنامي لدول جنوب الصحراء في التجارة الدولية، وبروز كتل وأقطاب للنمو موزعة بشكل أكبر جغرافيا، من بين عوامل أخرى تؤثر سلبا وستؤثر بشكل أكبر مستقبلا في تنافس الاقتصاد الوطني وامتيازاته لفترة ما بعد الجائحة.

لذلك، السيد الرئيس، ففي تقدير الفريق الاستقلالي، فإن التكيف والتفاعل الإيجابي مع هذه التطورات المتسارعة، يقتضي:

1. تمكين الاقتصاد المغربي من تنويع مصادر نموه، وخاصة الصعود في السلسلة الإنتاجية وإعادة النظر في امتيازاته التفضيلية التقليدية، والتموقع في تلك المتعلقة بالسلع والخدمات ذات المضمون التكنولوجي المعقول، وعدم الاكتفاء بالتخصصات التقليدية التي أضحت تزاخما فيها دول الجنوب أكثر فأكثر؛

2. مراجعة اتفاقية التبادل الحر المبرمة مع أزيد من 50 بلدا، إضافة إلى الاتفاقات التجارية التفضيلية الأخرى، والتي تربطنا مع حوالي 30 بلدا، وذلك من أجل تعميقها وتوسيعها لتشمل قطاعات ومجالات جديدة مريحة للاقتصاد الوطني؛

3. حل إشكالية ضعف مردودية الاستثمارات العمومية والرأس المال المادي بشكل عام، فإذا كانت الجهود التي بذلت منذ سنوات قد مكنت المغرب من أن يرفع معدل الاستثمار الوطني إلى أقوى المعدلات على الصعيد العالمي، غير أن إنتاجيته تصنف من بين أضعف المستويات على المستوى العالمي، في مفارقة صارخة وذات كلفة عالية اقتصاديا واجتماعيا؛

4. وأخيرا، إشكالية ضعف الولوج إلى التمويل البنكي. نعم، إشكالية ضعف الولوج إلى التمويل. أجل، السيد رئيس الحكومة، فلو كان من الضروري اختزال مشاكل الاستثمار في كلمة واحدة لكأنت هي "البنوك"، ولاشيء غير ذلك، ذلك أن ضعف الانخراط الإيجابي والفعلي للقطاع البنكي في الجهود العمومية، إضافة إلى طبيعة العلاقات الموجودة بين الأبنك والمقاولات المغربية وانحياز القطاع البنكي، أقول "انحياز البنك" إلى توجيه الموارد

<sup>5</sup> Régime d'Assistance Médicale

أسوة بقوله تعالى: "إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب"، صدق الله والعظيم.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية، إلى يمكن تنتظر شوية السي عبد الصمد.

المستشار السيد الحسين العبادي:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد وزير الدولة،

السيدتان الوزيرتان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية وضمنه مستشاري الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب لمناقشة هذا الموضوع الهام.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

أود في البداية أن أجدد، باسم الفريق، التنويه بالمقاربة التي انتهجها المغرب في مواجهة هذه الجائحة، حيث تميزت الإجراءات والتدابير المتخذة بتوجيه من جلالة الملك، حفظه الله ونصره، بالاستباقية وبعد النظر.

كما أجدد التعبير عن الاعتزاز بالأداء المتميز للحكومة بمختلف قطاعاتها، بالنظر للمجهودات المبذولة، سواء من أجل التحكم في تطور الحالة الوبائية أو التخفيف من تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية، ما جعل المواطنين يشعرون بالارتياح والثقة في طريقة تدبير هذه الأزمة وينخرطون بشكل إيجابي ومسؤول ومتضامن لتجاوزها.

كما نستغرب من بعض الأصوات التبخيسية النشاز التي يبدو أنه أصابتها حمى الحملة الانتخابية السابقة لأوانها، وهي الضالعة في ملفات الفساد والتراخي على أراضي الفلاحين وذوي الحقوق من أصحاب الأراضي السلالية والمتورطين في الإثراء غير المشروع و، و، و.

المعبأة إلى القطاعات والأنشطة الاقتصادية الأقل مخاطرة، هذا هو دور الأبنك، وذات المردودية المضمونة، يشكل أحد الأعطاب الكبرى للنجاح وتميية الاستثمارات الخاصة في بلادنا.

فمثلا سمعنا بعض التصريحات الرسمية التي نعتت قطاع البناء والأشغال العمومية بأنه قطاع فيه مخاطرة، والحقيقة أن هذا القطاع يشكل ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني، حيث يشكل 14% من الناتج الداخلي، ويشغل أزيد من مليون شخص، ويساهم في 30% من المعاملات المصرفية، إذ يقال عليه أنه فيه مخاطرة بينما هو يقول: (quand le bâtiment va, tout va).

ملاحظة أخرى وهي ملاحظة ثانية، وتتعلق بأنه عندما قررت الدولة - لاحظوا معي - عندما قررت إنشاء "ضمان أكسجين" و"ضمان إقلاع"، لاحظنا أن الأبنك هرولت، وهنا أركز هرولت نحو حجز الزبناء، حافظها في ذلك ضمان الدولة، حيث كانت الدولة ضامنة أكثر مما يناهز 90%، كنالاحظو الأبنك تتسابق وكتحجز الزبناء باش يمكن.. ما فكرتش كيف ما كانت قبل، في حين لحد الساعة لم نلاحظ أي مبادرة تؤشر على نية الأبنك في مواكبة المقاولات لما بعد الأزمة.

السيد الرئيس،

أخيرا، لا بد من الإشارة على أن الجائحة قد أحدثت تغييرا كاملا في وضع الخدمات المالية الرقمية، وأبرزت الأهمية الكبرى والمستقبلية للخدمات المالية الرقمية في الاقتصاد الوطني، لكن بالمقابل نسجل، مع كامل الأسف، غياب الاهتمام الحكومي الكافي لهذا الموضوع وفي الإجراءات التي من شأنها أن تحقق المساواة وفرص الاستفادة من البنية التحتية الرقمية، الوصول إلى الكهرباء وتغطية الكهرباء وشبكة الأترنيت وتعريف الهوية الرقمية وتعزيز المعرفة المالية والرقمية وتجنب تحيزات البيانات.

كم كان المغاربة، السيد الرئيس، ينتظرون منكم معرفة الجديد العملي والإجرائي للتخفيف من معاناتهم مع الغلاء وندرة الماء الشروب والتعويض عن الخسائر أثناء فترة الجائحة، مثل قطاع السياحة والعاملين في إطاره وكذلك الفلاحين.

السيد الرئيس،

ختاما، إن ظروف البلاد الصعبة أملت على الفريق الاستقلالي، أن يخاطبكم وينبهكم إلى مجالات تبتغي الإصلاح،

القطاعات المتأثرة بشكل مباشر من هذه الأزمة. كما يستدعي الأمر وضع مخططات استعجالية للدعم والمساندة، قصد الخروج من هذه الأزمة بأقل الخسائر الممكنة وفق مقاربة تشاركية بين مختلف الفاعلين في هذه القطاعات كما عهدناكم دائماً.

وهنا لا بد أن نشيد بمجهودات حكومتكم في إعداد مشروع قانون المالية المعدل لسنة 2020، تجاوبا مع ما تفرضه هذه المرحلة من تكييف الفرضيات والتوقعات مع السياقين الوطني والدولي، ففي الوقت الذي تراجعت فيه مداخل الدولة بأكثر من 40 مليار درهم، استطاعت الحكومة تعبئة 15 مليار درهم لدعم المقاولات والتشغيل و5 ملايين درهم لتسهيل ولوج المقاولات بكل أصنافها، بما فيها المؤسسات والمقاولات العمومية للتمويل بأقل تكلفة وبضمان شبه كلي للدولة.

كما ننوه بتقليص الإدارات لنفقات التسيير العادي بأقصى من 3 ملايين درهم، وإعطاء الأفضلية في الصفقات للمقاولات وللمنتوج المحلي.

كما نسجل بكل إيجابية أن قانون المالية المعدل رغم هذه الظروف، رغم هذا التراجع على مستوى المداخيل، لم يتجه لتقليص ميزانية القطاعات الاجتماعية، بل أعطى الأولوية لتنزيل كل الالتزامات في المجال، سواء على مستوى الصحة والتعليم وتقليص الفوارق المجالية وتمية العالم القروي.

وفي هذا الجانب نطالبكم بترتيب الأولويات القطاعية والاستفادة من أجواء الثقة في المؤسسات الوطنية للانطلاق نحو تنمية اقتصادية وبشرية، تعيد للتعليم العمومي اعتباره، وكذا قطاع الصحة العمومية في صلب الاهتمام الحكومي.

**ثانياً، إعمال الحكامة الاقتصادية وتقوية دور الجماعات الترابية:**

وذلك من خلال:

- التعجيل باعتماد النص التشريعي المتعلق بالإثراء غير المشروع كأساس لمحاربة الفساد؛
- النهوض بالمرفق العمومي وتعزيز حكامته؛
- تعزيز المنافسة الشريفة في قطاع استيراد وتسويق المنتوجات الطاقية والعمل على إيجاد حل نهائي لوضعية مصفاة لاسامير؛

ولا يفوتنا أن ننوه بالمقاربة التي اعتمدها في الرفع التدريجي لإجراءات الحجر الصحي، وكذا دعوتكم لتشجيع السياحة الداخلية، وذلك من خلال دعوتكم لجميع أعضاء الحكومة ومختلف المسؤولين لقضاء عطلة داخل أرض الوطن.

وضمن هذا التوجه، ودون الإخلال بما يقتضيه التصدي للجائحة، نقترح عليكم السيد رئيس الحكومة المحترم، إعادة النظر في تصنيف بعض المدن كطنجة ومراكش والقنيطرة، لتفادي الاختناق الاقتصادي والسياحي الحاصل بهذه المدن ولتجنب مجموعة من التداعيات الاجتماعية، مع التأكيد على أن تخضع هذه المدن هي الأخرى للتدابير الاحترازية وللإجراءات المحلية لكل منطقة، كإغلاق الأحياء السكنية التي تشكل بؤر وبائية جديدة، بدل إغلاق المدن بكاملها، مع تشديد المراقبة المتعلقة بالالتزام بالإجراءات الاحترازية الضرورية.

**السيد رئيس الحكومة،**

لاشك أن تداعيات جائحة فيروس "كوفيد-19" الذي اجتاحت العالم، قد سببت بالفعل في هزة عميقة للأسس التي يقوم عليها الاقتصاد العالمي في ظل نظام العولمة، ووضعت الدول أمام حتمية إعادة ترتيب أولوياتها الاقتصادية والاجتماعية والرقمية، أخذا بعين الاعتبار المتغير المتعلق بسهولة انتشار الأوبئة المستجدة وتأثيرها على استمرارية الأنشطة الاعتيادية للإنسان، في ظل توقعات مستقبلية يطبعها عدم اليقين بما ستؤول إليه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يحتم علينا ملاءمة السياسة العمومية، سواء الاقتصادية والاجتماعية والرقمية الوطنية، على ضوء تداعيات هذه الجائحة.

وفي هذا الصدد، نعتبر في فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين أن هذه الملاءمة وما تقتضيه من إجراءات يجب أن تنطلق بشكل متوازن وعلى جميع المستويات، وذلك من خلال:

**أولاً، تقييم ووضع إستراتيجية قطاعية استشرافية تحترم الالتئائية:**

نعم أفرزت هذه الجائحة كما قلنا متغيرات اقتصادية واجتماعية غير مسبوقة، لذلك لا بد من القيام بتشخيص يراعي هذا المعطى، من خلال مخططات تستشرف واقع العالم ما بعد كورونا، وذلك بتحديد القطاعات الأكثر تضرراً من هذه الأزمة، كقطاع السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية وقطاع الخدمات وغيره من

العالم إثر هذه الجائحة والاتجاه نحو اعتماد التكنولوجيا الحديثة والاستفادة من الإمكانيات التي تتيحها.

بالنسبة لمستوى قطاع العدالة، كما ذكرتم، فهذه الجائحة بالفعل كشفت عن التباطؤ الذي عرفته بعض أورايش إصلاح هذه المنظومة خلال الفترة الأخيرة، خاصة الهدف المتعلق بتحديث الإدارة القضائية وإرساء مقومات المحكمة الرقمية، حيث عرف هذا المرفق الهام توقفا شبه تام لنشاطه باستثناء تجربة المحاكمة عن بعد في قضايا المعتقلين وما طرحه ذلك من إشكالات قانونية وتقنية.

وندعو في هذا الصدد إلى تسريع التحول الرقمي لمرفق العدالة بترصيد المكتسبات، كما ندعو إلى ملاءمة المنظومة القانونية لطبيعة التقاضي الإلكتروني واستعمال الوسائط الإلكترونية على مستوى المسطرتين المدنية والجنائية، ثم التبادل الإلكتروني للوثائق والمستندات مع المحامين، عبر مفهوم الملف الإلكتروني، في أفق توسيع هذه القاعدة مع باقي المهن القضائية والقانونية ثم توسيع قاعدة الاعتماد على الشبابيك الواجحة بمحاكم المملكة، ثم تأسيس أرشيف إلكتروني لاختصار الحيز المكاني وجهود الموارد البشرية في حفظ وتخزين ملفات القضايا.

وختاما، فإن جائحة كورونا شكلت عاملا مسرعا لوتيرة الرقمنة بالإدارات العمومية، تنزيلا للالتزامات حكومتكم بتنفيذ ما ورد في البرنامج الحكومي، وذلك بالرفع التدريجي للطابع المادي للمساطر. ونعتبر أن مشروع القانون رقم 41.19 يمثل فرصة حقيقية للدفع بعجلة التحول الرقمي للإدارات العمومية.

شكرا لكم السيد الرئيس.

شكرا لكم السيد رئيس الحكومة.

**السيد الرئيس:**

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الحركي.

**المستشار السيد مبارك السباعي:**

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

• إخراج السجل الاجتماعي الموحد في أقرب الآجال، بعيدا عن الحسابات السياسية الضيقة، مع وضع مصالح الفئات الاجتماعية الهشة فوق كل اعتبار؛

• ثم دعم الديمقراطية الترابية وترسيخ الجهوية المتقدمة واحترام مبدأ التدبير الحر للجماعات الترابية، بعيدا عن منطلق الوصاية، مع ضرورة احترام مقتضيات القوانين التنظيمية للجماعات الترابية بمختلف مستوياتها وتجنب إصدار مذكرات وقرارات إدارية تتعارض في العمق مع أحكام هذه القوانين التنظيمية وما تضمنته من إجراءات، نقول إنها متقدمة.

**ثالثا، تسريع التحول الرقمي واستعمال التكنولوجيا الحديثة لعصرنة المرافق العمومية:**

إن تحقيق أكبر قدر من الفعالية والنجاعة في النهوض بالاقتصاد الوطني والقطع مع أوجه الفساد المالي والإداري مرتبط في عدد من المستويات بضرورة تسريع التحول الرقمي والتكنولوجي لضمان مواكبة الاقتصاد الوطني للعالم ما بعد جائحة كورونا.

وفي هذا الصدد، ندعو في فريق العدالة والتنمية، إلى ضرورة ترصيد المكتسبات الرقمية التي راكمتها بلادنا منذ التسعينيات، مع التأكيد على أهمية إحداث وتفعيل "وكالة التنمية الرقمية" الموكل لها ضمن اختصاصات أخرى تنفيذ إستراتيجية الدولة في مجال تنمية الاقتصاد الرقمي وكذا مواكبة المبادرات الرقمية للجماعات الترابية. كما ندعو إلى:

• ضرورة ملاءمة المنظومة التشريعية مع المتغيرات الجديدة والحاجة إلى الرقمنة؛

• تعميم العمل بالتوقيع الإلكتروني على مستوى الإدارات العمومية والجماعات الترابية؛

• تبسيط الخدمات الإدارية ورقمنتها، ثم نشر تقرير القياس السنوي للخدمات الإلكترونية وفق قياس مستوى الجاهزية.

على مستوى قطاع التعليم، فإن تجربة التعليم عن بعد التي اعتمدها بلادنا كبديل عن التعليم الحضوري خلال فترة الحجر الصحي، تشكل مثالا واضحا على المنحى اللامادي الذي سينهجه

النتائج في تدبير التوازنات الماكرو اقتصادية وفي تركيز الاستثمارات العمومية في مجال المحفوظ على حساب مجال ممتد ومحروم من فرص التنمية منذ عقود.

لن يكون قابلا للفهم أن يظل الوسط القروي والجبلي رهينا ببرامج محدودة لاستكمال التجهيزات الأساسية التي طال أمدها، ويظل أسير نظرة تنمية ضيقة تهمش الإنسان لفائدة المجال في مناطق إستراتيجية تنتج الثروة والفلاحة والمعادن والماء والغابة، وتنتظر حقها المشروع في جزء منها.

لن يكون قابلا للفهم، السيد رئيس الحكومة، أن يجمع المغاربة على إيلاء الصدارة للصحة والتعليم، ولا ينعكس ذلك في أرقام الميزانيات ومخططات التنمية في غياب خريطة صحية مبنية على العدالة الجالية، لا من حيث البنات، ولا من حيث الموارد البشرية والتجهيزات في ظل تقليص غير مفهوم لاعتمادات قطاع التعليم.

ولن يكون مفهوما كذلك أن تكون المناطق الجبلية مصدرا لسقي السهول ومنبع ماء المدن وتعاني ساكنتها وطأة العطش.

لن يكون مفهوما أن يستمر بعض الوزراء - ووزير الصحة نموذجا - في زيارة مناطق البؤر الوبائية في غياب ممثلي الساكنة ويعاين الواقع المر للمستشفيات، وفي النهاية ينقل صورة وردية عن واقع قطاع يفترق إلى كل شيء.

وهنا، السيد رئيس الحكومة، نحيلكم على الزيارة ديال السيد وزير الصحة لمستشفى محمد الخامس بأسفي، واللي تقول فيه العام زين. احنا نقولو لكم، السيد رئيس الحكومة، هاذ المستشفى راه ولى غير كتابة الضبط للمستشفيات ديال مراكش.

لن يكون مفهوما بعد دروس الجائحة ألا تقوم الحكومة على تجميع عشرات البرامج والصناديق الموجهة للدعم الاجتماعي في سلة واحدة عبر صندوق وطني للدعم الاجتماعي، بدل تركها موزعة دون جدوى على عدة قطاعات وهيئات، خاصة بعد تشريع السجل الاجتماعي الموحد.

لن يكون مفهوما بعد اليوم ألا تحظى الصناعة الوطنية بالدعم اللازم، وقس عليها التجارة الالكترونية والبحث العلمي والإقدام على مراجعة موضوعية ومنصفة لاتفاقيات التبادل الحر، ترسيخا لحماية السيادة الاقتصادية والحد من التبعية الاقتصادية، التي كشفت الجائحة مخاطرها الآنية والمؤجلة إلى حين.

السيد الوزير،

السيدات الوزيرات،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

فعلا لجائحة كورونا دروس، دروس لا يمكن تشخيصها ما لم يتم استلهاها وترجمتها إلى سياسات عمومية بديلة تحدث قطيعة مع الاختيارات السابقة التي أبانت عن عجزها ومحدوديتها في مواكبة الوضع الاقتصادي والاجتماعي الجديد، دون التفريط طبعا في البرامج الناجحة والاختبارات (المقصود الاختيارات) الصائبة، فالجائحة عرت بشكل أدق مواطن الضعف أكثر من خلاصات الدراسات المؤدى عنها من المال العام، عرت عن ملايين من المواطنين يعيشون تحت سقف الهشاشة بأرقام بلغت ثلثي أسر المغرب تقريبا، عرت عن قاعدة واسعة من المغاربة يعيشون البطالة المقنعة تحت ستار الاقتصاد غير المهيكل، وعرت عن هشاشة نظامنا الاقتصادي وقطاعاته الإستراتيجية المطبوعة بسرعة الانهيار أمام أول امتحان وأمام حجم الجائحة.

وبالمقابل، كشفت الجائحة عن مواطن قوة، في صدارتها مغرب المؤسسات بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، التي دبرت الأزمة بروية استراتيجية واستباقية، كما كشفت الأزمة عن المعدن الأصيل للمجتمع المغربي، بقمه الراسخة في التضامن والتآزر.

وبين مواطن القوى ومكان الضعف، تتشكل معادلة التفكير الجماعي في كيفية توظيف الذكاء المغربي للتحويل والقطيعة والخروج من التدبير التدريجي لمخلفات الأزمة والركون إلى أسلوب المقاومة، بدل نهج النقد الذاتي الجماعي والتأسيس للتغيير وطرح البدائل.

السيد رئيس الحكومة،

قد نتفهم محدودية مضامين القانون المالي التعديلي في معاقته الأفق الجديد، نظرا لطبيعته المرحلية، لكن ما لم يكن قابلا للفهم هو عدم ترجمة مشروع القانون المالي المنتظر للسنة المقبلة للتحويل الجذري في المقومات الاقتصادية والاجتماعية وبلورة أسس جديدة للنظام الاقتصادي والسياسات الاجتماعية، التي أبانت عن افتقارها إلى خيط ناظم وروية تتجاوز منطق الإحسان العمومي إلى إرساء قواعد للتنمية الاجتماعية المستدامة.

لن يكون قابلا للفهم الاستمرار بنفس الأساليب الحكومية بنفس



الوطني والمجتمع بشكل كبير بعدما قدمت الدعم المادي لأكثر من 5.5 مليون مواطن ومواطنة من الفئات المعوزة المتضررة من الأزمة، والتي فقدت مورد رزقها (900 ألف من المواطنين يشتغلون في القطاع المنظم عن طريق مؤسسة الضمان الاجتماعي).

وهي مناسبة نجدد فيها الشكر والتقدير لكل الساهرين والمتابعين للحالة الوبائية في بلادنا ولكل الإجراءات الاحترازية المواكبة، في الوقت الذي أصبحنا ندبر فيه بكل اقتدار الرفع التدريجي للحجر مع تقديم التحيية والتقدير لكل من وزارة الداخلية والإدارة الترابية في كل الجهات والعمالات والأقاليم وإلى الفريق الطبي والعسكري والمدني، على كل جهودهم الخرافية، التي جعلتنا نتعايش مع الجائحة، ونعود للحالة الطبيعية بشكل مدروس وفق مقارنة تدريجية ناجحة إلى حدود هذا الوقت.

#### السيد رئيس الحكومة المحترم،

هذه الفترة الاستثنائية التي تمر بها بلادنا جعلتنا نكتشف العديد من الدروس أبرزها:

- تجسيد قيم التضامن الوطني كعنوان بارز لتقاسم العيش وفق القيم التي تربينا عليها كمغاربة أو ما يصطلح عليه بـ "تعزير تمغريت" ديالنا؛

- تعزيز الحس الوطني والالتناء للمملكة المغربية والتشبث بثوابت الأمة ومقدساتها والالتفاف حول عاهل البلاد، حيث قوت هذه الأزمة هذه الأواصر ودعمتها؛

- رجوع مختلف السلطات العمومية إلى أحضان الشعب بعد نكران الذات الذي تعاملت به مختلف الأطقم الطبية، المدنية والعسكرية، ومختلف أجهزة القوة العمومية؛

- مساعدة أشقائنا وأصدقائنا من الدول الإفريقية في إطار دعم حوار جنوب - جنوب، الذي دعا إليه جلاله الملك، حفظه الله، في عدة مناسبات دولية وإقليمية وطنية؛

- الاعتماد على الذكاء المغربي في مواجهة الجائحة، عبر الابتكارات المنتجة لآليات التنفس الصناعي، الأجهزة البيوطبية ومستلزمات الجائحة والكمادات؛

- تعبئة الإدارة في إنجاح كل القرارات التي اتخذتها لجنة

#### السيد رئيس الحكومة،

لن يكون مفهوما أن يجمع المغاربة على دستور متقدم ومنصف للهوية الوطنية، وهي بتنوع مكوناتها وروافدها، ومع ذلك يتم إنتاج التشريعات وسياسات عمومية تتنكر للحقوق الدستورية والقانونية للأمازيغية ودون أية مبادرة لتنزيل الأحكام ذات الصلة بالتعددية اللغوية والثقافية ومختلف التعابير الهوياتية الوطنية.

#### السيد الرئيس،

#### السيد رئيس الحكومة،

خلاصة القول، وبلادنا مقبلة بحول الله على الخروج التدريجي من الجائحة، فتطلعنا كبير إلى سياسة إصلاحية جوهرية ذات طبيعة اقتصادية اجتماعية، بموازاة إصلاحية بنيوية ذات عمق مؤسسي وحقوقية وسياسية، تعزز دور الوسائط وتخلق المناعة المناسبة لمناعة المغرب، النموذج التنموي الجديد المرتقب والمنشود. كلل الله جهودنا جميعا لنكون عند حسن ظن صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وتطلعات المواطنين والمواطنات.

شكرا على حسن إصغائك.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

#### السيد الرئيس:

#### شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار.

#### المستشار السيد محمد البكوري:

#### شكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الحكومة المحترم،

أشكركم في البداية على جوابكم الذي تطرقت فيه لكل الدروس المستخلصة من النداعيات الاقتصادية والاجتماعية التي خلفتها أزمة كورونا، والأكد أن بلادنا، والله الحمد، صمدت أمامها وبيئت بالمللوس نجاعة القرارات والتدابير الاستباقية التي أقرها بكل شجاعة جلاله الملك، حفظه الله، حيث واكبت بكل اقتدار "لجنة اليقظة الاقتصادية" كل التعليمات التي أعطتها في هذا الصدد، والتي تركت انطبعا جيدا وارتياحا كبيرا من لدن كافة أبناء وبنات المجتمع، بحيث أصبحت الدولة المغربية راعية حاضنة للاقتصاد

اليقظة الاقتصادية، خصوصا آلية الدعم.

**السيد الرئيس،**

موازة مع ذلك، فإن الجائحة ألزمتنا اليوم بتعبئة كل جهودنا وإعادة النظر في العديد من السياسات العمومية المرتبطة بالمشق الاقتصادي والاجتماعي.

فعلى المستوى الاجتماعي، فرضت علينا الجائحة تعبئة جاعية لتعميم الحماية الاجتماعية للأجراء في القطاع الخاص، وخصوصا من لدن مختلف المهنيين، إذ لا يعقل ومن غير المعقول أن نجد 700 حالة من المرضى والمستخدمين يشتغلون بمصحات الضمان الاجتماعي غير مصرح بهم من لدن المؤسسة نفسها، التي تشرف على تدبير الحماية الاجتماعية لأجراء القطاع الخاص.

إنها فضيحة كبرى وعار علينا جميعا أن نترك هذا العبث مستمرا، كما لا يعقل أن نجد عمال الشساعة والذين يشتغلون لمدة تفوق العشرين سنة يشردون في فترة الحجر الصحي، دون أدنى حقوق، كانوا يستفيدون من قبل من خدمات الأعمال الاجتماعية وحرموها منها في هذه الظروف.

مسؤوليتكم، السيد الرئيس، عظيمة بحيث وجب عليكم التحلي بالشجاعة في مواجهة هذا الملف.

وفي هذا الإطار، نقترح تعديلا مستعجلا على مدونة الشغل.

على المستوى الاقتصادي، الحمد لله، قتم بإجراءات مهمة، السيد الرئيس، من أجل العودة إلى الحياة الطبيعية والتدرجية للاقتصاد، وهي مناسبة نؤكد لكم فيها، السيد الرئيس، على ضرورة تشجيع آلية الإبداع من أجل إنتاج الثروة التي تبقى الحل الوحيد لتحريك الدورة الاقتصادية وإنعاش فرص الشغل، خاصة وأن آثار الجائحة واضحة في هذا الإطار، إذا ارتفع معدل البطالة، هذا الإجراء لا يمكنه أن ينجح في ظل تعاظم وتيرة البيروقراطية الإدارية وكثرة المتدخلين وحجم كبير من التوقعات في المشاريع الاستثمارية، خصوصا في الجهات الفقيرة وذات الطابع الهش، والتي أعلنتم فيها على العديد من الإجراءات إثر زيارتكم الميدانية إلى الجهات (نموذج إقليم جرادة)، مثل إحداث التعاونيات المنجمية والتي فاقت الثمانين (80) لم تحل المشكل، بل فاقتته، بحيث أن ظاهرة وفاة العمال من الصنديات مازال مستمرا، الأمر يحتاج إلى استثمارات مهمة لا يستطيع عليها أصحاب التعاونيات، غالبيتهم من

العمال الفقراء لا حول لهم ولا قوة، ولا تأمين يغطيهم.

وبالتالي وجب إعادة النظر في تلك البرامج وعدم تسييسها أو استعمالها لتصفية الحسابات، "الرأس مال جبان" وبالتالي فوضوح الرؤية شيء ضروري ومطلوب عند رجال الأعمال في الداخل والخارج، والعكس اعتماد خطاب مزدوج لذلك، إذ لا يعقل أننا نقول المغاربة ما تسافروا وفي نفس الوقت تصدرون مذكرة تطلبون فيها من المواطنين والمواطنات بعدم السفر إلى الخارج وتشجيع السياحة الداخلية، خطاب غير واضح وغير مطمئن سيزيد أوضاع السياحة تأزما وارتباكاً، والفاعلين سيكونون غير مرتاحين بعد الجهود الجبارة التي بذلتها الحكومة في توفير الإمكانيات المادية للقطاع.

لذلك، نؤكد مرة أخرى، السيد الرئيس، أن الارتقاء بخطابنا السياسي أمر ضروري للمرحلة، وسيعزز من حظوظنا في تجاوز الأزمة، وهي مسؤولية جاعية لنا كحكومة سياسية، ننتمي إليها وندعمها، والأغلبية التي تدعها داخل البرلمان، ومسؤولية كذلك حتى المعارضة في تبني خطاب بديل ينأى بنفسه عن العدمية والتبخيس ويعطي بدائل حقيقية ومعقولة، في إطار التعاطي البناء مع مختلف السياسات العمومية التي تعملون على تنزيلها.

وأخيرا، نلتبس منكم إعادة النظر في التصنيف الذي يطال بعض الأقاليم، وعلى رأسها إقليم القنيطرة، الذي ظل قابعا في "المنطقة رقم 2" منذ بداية التخفيف التدريجي للحجر الصحي، رغم عدم تسجيل أية حالة مصابة بالفيروس منذ أسابيع. وشكرا السيد الرئيس.

**السيد الرئيس:**

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي.

**المستشار السيد أبو بكر اعبيد:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

الفلاحي والتكيف مع ظرفية الجفاف ودعم منتجي الشمندر السكري ومختلف المنتجات الزراعية، التي تكبدت خسارات فادحة في هذه المرحلة؛

- بالإضافة إلى مراعاة الأوضاع الصعبة للكسابة الذين يجدون صعوبة في تصريف المنتج مع التراجع المهول للأسعار في سوق المواشي والغلاء الفاحش في المواد العلفية.

#### السيد رئيس الحكومة المحترم،

من الضروري أن نؤكد لكم أن بعض المناطق في العالم القروي بعد الحجر الصحي تعاني من النقص الحاد في مياه الشرب، ومع هاته الحرارة المرتفعة التي أتت على الأخضر واليابس وأتلفت العديد من المزروعات.

ولا يسعني الوقت لكي أبرز لكم المشاكل التي يتخبط فيها القطاع السياحي وكذلك قطاع الصناعة التقليدية، الذين أصبحوا يعيشون تحت خط الفقر وكذلك قطاع النقل إلى غير ذلك من القطاعات التي عانت من هاته الجائحة.

لقد حان الوقت، السيد الرئيس المحترم، لكي نسمع منكم أجندة محددة للإصلاح الجذري لكل القطاعات التي تأزمت من جراء هذا الوباء الفتاك وكذلك تمكين المتضررين من مساعدات تخرجهم من البطالة، فلا بد كذلك من:

- توفير ظروف ملائمة لترتيب القطاع غير المهيكل، وكذلك اعتماد الإصلاح الإداري المدرج في إطار تطوير المشروع الرقمي ببلادنا، مما يسمح لها بولوج مجال الذكاء الاصطناعي ووسيلة ناجعة كذلك لاخترق العزلة التي يعيشها العالم القروي؛

- الاستثمار في الثقافة الهادفة من خلال العمل على محاربة الجهل بكل أنواعه؛

- تعزيز النسيج الصناعي المغربي من خلال وضع استراتيجية حقيقية لصناعة مغربية ذات جودة مبنية على السوق الداخلية، قادرة على استقطاب المواطن المغربي، خاصة في فترات الركود، وقادرة أيضا على التصدير والانخراط في السوق العالمية؛

- إعادة الاعتبار للسياحة الداخلية.

كما يعلم الجميع، تمر بلادنا، كباقي دول العالم، من وضعية اقتصادية واجتماعية صعبة، تخضت عن أزمة جائحة "كوفيد-19"، التي ضربت العالم بأسره، وقد صاحبها سنة جفاف تضرر على إثرها وبشكل كبير الإنتاج الفلاحي ببلادنا، مما انعكس سلبا على عملية تنفيذ الخطوط الكبرى للتوازنات المالية للبلاد.

ومما لا شك فيه أن تعليق النشاط الاقتصادي لفترات طويلة قد ألحق ضررا كبيرا بالاقتصاد الوطني وفرض حالة من الركود، أدت إلى ارتفاع حدة الفقر.

وأمام هذه الوضعية، أصبحت الضرورة ملحة لإعداد سياسات عمومية قادرة على مواجهة تداعيات أزمة "كوفيد-19"، التي انعكست سلبا على جميع المجالات، لاسيما وأن هذه الجائحة أزلت الستار عن مجموعة من الإشكالات المرتبطة أساسا بالشق الاجتماعي والاقتصادي.

#### السيد الرئيس المحترم،

جميعا ندرك أن الزمن ما بعد الجائحة يحتاج إلى آليات فعالة لتدبير سياسات عمومية قائمة على مفهوم المواطنة الحقبة والتضامن الاجتماعي وعلى مبادئ الحكامة الجيدة، علما أن المغرب قد اتخذ قرارات شجاعة وجريئة، تحت القيادة الرائدة لجلالة الملك نصره الله، منذ الوهلة الأولى لتفشي الوباء، مكنته من تفادي السيناريوهات الكارثية، غير أن هذه المكتسبات قد تذهب سدى إذا لم تستخلص الدولة المغربية الدروس والعبر لبناء ميثاق وطني جديد، يقوم أساسا على:

- إصلاح منظومة التعليم وجعله يواكب المتغيرات المتسارعة اليوم وملاءمتها مع متطلبات العصر؛

- إصلاح المنظومة الصحية بمفهومها الواسع والعمل على إنشاء مختبرات علمية بمواصفات عالمية؛

- تشجيع البحث العلمي في شتى المجالات، مع تسخير جل الإمكانيات والطاقات البشرية لتحقيقها؛

- الاعتماد على الطاقات والكفاءات المغربية وإعادة الاعتبار لها، مع توفير الظروف لصقل كفاءتها بما يخدم المجتمع، وقد أبانت إمكانياتها خلال الجائحة؛

- اعتماد مقارنة واضحة ومسؤولة لدعم مكتسبات القطاع

1995، حيث سيتقلص الناتج الداخلي الخام بـ 4% بسبب انخفاض الإنتاج والصادرات وتعطيل سلاسل القيمة العالمية، فتضررت قطاعات بأكملها، كالسياحة ونقل الأشخاص والفلاحة بـ 77.6%، وصناعة السيارات بـ 88.6%، والطائرات بـ 76.4% والصناعات الإلكترونية بـ 37.1% إلى حدود شهر ماي، وقطاع العقار وانخفاض الطلب على المواد الاستهلاكية، وتراجعت تحويلات مغاربة العالم.

أزمة اقتصادية كانت وستكون لها آثار اجتماعية كارثية على العمال والعاملات، خاصة العاملين بقطاع المناولة والمؤقتين، إذ أصبح أكثر من ثلث المغاربة مهددين بالعيش تحت عتبة الفقر، نتيجة ارتفاع معدلات البطالة واتساع رقعة القطاع غير المهيكل، حيث حرمان الغالبية الساحقة من العاملين من أي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية.

أمام هذا الوضع الاستثنائي، جاءت الحكومة بقانون معدل مفتقد للنفس السياسي والطموح الكفيل بالإجابة على تبعات هذه الأزمة البنوية ومقتصر على إجراءات فورية من قبيل استمرار الدعم للمقاولات التي تحتفظ بـ 80% من العمال المصرح بهم لدى صندوق الضمان الاجتماعي.

إجراء يشترط لتسريح 20% من العمال، أو تخفيض الاستثمار العمومي وما له من تداعيات أو تجسيد التوظيف وغيرها من الإجراءات، جعلتنا نتساءل حول الهدف من قانون مالي معدل لم يستطع تجاوز مقارنة محاسبية ومراجعة الأولويات، بدل قانون معدل دون مضمون حقيقي، كان الأجدى بالحكومة العمل على استدامة تمويل صندوق الدعم الاجتماعي للتخفيف من آثار الجائحة، بانخراط قطاعات الصناعة الدولية الصيدلية، الأبنك وشركات التأمين، المكتب الشريف للفوسفات، وغيرها من القطاعات المستفيدة من الأزمة أو اللجوء إلى آلية الاقتراض الوطني بسعر فائدة تحدده الحكومة، على أن يأخذ البنك المركزي على عاتقه ديون الدولة كما نهجت ذلك دول مماثلة.

#### السيد رئيس الحكومة،

إن خطورة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها بلادنا، وفي مقدمتها الطبقة العاملة وعموم المغاربة، بات يطرح تحديات كبيرة على مستوى إنعاش الاقتصاد الوطني وتحفيز الدورة

#### السيد رئيس الحكومة،

لا أحد منا ينكر الضرر الاقتصادي والاجتماعي والنفسي الذي تسببت فيه جائحة كورونا لجميع المغاربة، إلا أننا نعتبرها فرصة تاريخية، على الدولة وجميع مكونات المجتمع المغربي اعتبارها نقطة انطلاق لنهج سياسات عمومية ناجعة لبناء نموذج اقتصادي تنموي جديد يقطع مع الربع ويضمن الحياة الكريمة لجميع المواطنين.

ولا يمكن كذلك لأي أحد أن ينكر الجهود التي يقوم بها جميع الفلاحين لتوفير الأمن الغذائي للبلاد وكذلك قطاع الصيد البحري، الذي في عز الأزمة وفر للسكان كل ما تحتاجه، لكن الوضع تزداد حدته حين تكون القدرة الشرائية ضعيفة لدى معظم السكان الذين فقدوا مناصب الشغل أو ضعف أو انعدام الاستثمار مع وقف السيولة لدى معظم الأبنك.

#### السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن من بين المرتكزات الثلاثة لقانون المالية المعدل مرتكز الحفاظ على مناصب الشغل، إذ نلاحظ أن مجموعة فلاحية كبرى تدنو من الإفلاس، مما يهدد بتسريح 7.000 عامل وعاملة كمناصب شغل مباشرة، وهو ما يسير عكس التوجه الذي خططته الدولة المغربية بكل مكوناتها، وكذلك بعض الأبنك التي تقف في وجه المستثمرين.

شكرا لكم.

#### السيد الرئيس:

#### شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

#### المستشارة السيدة فاطمة الزهراء الجياوي:

#### السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن بلادنا تعيش أزمة متعددة الأبعاد عرت على مظاهرها جائحة "كوفيد-19" وما نتج عنها من تداعيات، قد يطول مداها وآثارها الوخيمة على صحة المواطنين والمواطنات ومقومات الاقتصاد الوطني والاستقرار الاجتماعي.

أزمة زادها الجفاف للسنة الثانية استفعالاً، فهشاشة اقتصادنا الوطني الهيكلية تجعله عرضة لتأثيرات مضاعفة، فحسب تقارير وطنية ودولية، ستشهد بلادنا أعمق انكماش اقتصادي عرفته منذ

السياسة الاقتصادية وضمان التنمية المستدامة.

**السيد رئيس الحكومة المحترم،**

إن أية خطة للإقلاع الاقتصادي لن يكون لها جدوى ولن تستقيم إلا بمراجعة الاختيارات الاجتماعية، ووضع أولويات تجيب على متطلبات المرحلة في تدبير الشأن العام، والقطع مع الوصفات الجاهزة التي تعتبر الاستثمار في القطاعات الاجتماعية كلفة اقتصادية؛

إشراك الفاعل الاجتماعي ومأسسة الحوار الاجتماعي؛

الحفاظ على مناصب الشغل، ووقف نزيف التسيريحات الجماعية ومسلسل الإجهاد على حقوق العمال تحت ذريعة تداعيات الجائحة؛ الحفاظ على القدرة الشرائية وإخراج فئات عريضة من الفقر والهشاشة؛

العمل على إرساء حماية اجتماعية شاملة؛

حماية حقوق ومكتسبات الطبقة العاملة وعموم الأجراء واحترام الحق النقابي، خاصة المناطق الحرة حيث أصبحت طنجة معقل محاربة العمل النقابي.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد الرئيس:**

شكرا السيدة المستشارة.

انتهى الوقت، شكرا.

آخر كلمة في البرنامج لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

**المستشار السيد عبد الحق حيسان:**

**السيد الرئيس،**

**السيد رئيس الحكومة،**

أود في البداية أن أعترف لكم أنني مشدوه أمام اقتناعكم الغريب أنكم فعلا حكومة فاعلة وفعالة، وذلك من خلال لازمتين ترددهما، السيد رئيس الحكومة، دائما.

اللازمة الأولى هو أنه "لأول مرة في تاريخ المغرب"، وكان المغرب كان متوقفا وكان ينتظر الدكتور سعد حتى يأتي لإنقاذه، فكل شيء بالنسبة لكم هو "لأول مرة".

اللازمة الثانية، السيد رئيس الحكومة، هي ترديدكم "وهذه قصة نجاح أخرى"، ومعلوم أن كل ما تكلمتم عليه على أنه قصة

الاقتصادية، وما يتطلبه من بلورة مخطط استراتيجي وطني ومندمج، يأخذ بعين الاعتبار الأولويات الجديدة في إطار الدولة الراحية ويقوم على المقومات التالية:

- أولها، استعادة دور الدولة في الأنشطة الإنتاجية ذات الطابع الحيوي والاستراتيجي، وفي توفير خدمات اجتماعية أساسية وذات جودة عالية وضمان الولوج إليها؛

- وضع إستراتيجية وطنية للتشجيع والتحفيز على الاستثمار في الاقتصاد الصناعي، وتوجيه الإنتاج الوطني إلى جزء أساسي من المواد المستوردة وربطه بالبحث العلمي؛

- حماية المنتج الوطني في إستراتيجية أعمق، بدل الاقتصر على الإجراء المحدود الفعالية اقتصاديا والمتعلق برفع التعريفية الجمركية بـ 40%، وإعادة النظر في اتفاقيات التبادل الحر؛

- تنوع الدعم الاستثماري بمساهمة الدولة والمؤسسات العمومية والأبنك في اتجاه دعم الشركات المتوسطة والصغيرة والصغيرة جدا والمهنيين والتجار والمقاولين الذاتيين؛

- مراجعة السياسة الفلاحية وتقييم مخططاتها، وتوجيه الإنتاج الفلاحي للاستهلاك الوطني للتقليص من فاتورة الاستيراد، وضمان الأمن الغذائي للمغاربة، ودعم الفلاح الصغير والمتوسط؛

- تعزيز دور الاقتصاد التضامني وجعله مجالاً للتشغيل الأوسع، ليصبح من أعمدة الاقتصاد الوطني؛

- تشجيع الاستثمارات الهادفة إلى تنوع مصادر الطاقة البديلة لتحقيق الأمن الطاقوي والتخفيض من تكلفته الثقيلة؛

- المراهنة على تجربة وخبرة وتكوين مغاربة العالم؛

- مباشرة إصلاح المنظومة الجبائية بناء على مخرجات المناظرة الوطنية حول الجبايات في أفق سن سياسة ضريبية ومنظومة جبائية منصفة، وإرساء دعائم العدالة الاجتماعية، بدءا بتخفيض الضريبة على الأجور والمعاشات؛

- محاربة الفساد ووضع حد لاقتصاد الربيع؛

- استحضار البعد البيئي كخيار إستراتيجي لتوجيه

وعن طاقة ابتكارية وانضباط واع للمغاربة، عليكم الاهتمام بالصناعة والفلاحة، لأنهما مصدر عيشنا، عليكم الاهتمام بالتعليم والصحة بالفعل لا بالكلام، وأخيرا، وأخيرا ورغم اقتناعي بما قلتموه من تواجدكم على رأس الحكومة ..

### السيد الرئيس:

انتهى الوقت السي حيسان. وزدت لك دقيقة، أرجوك ما يمكن لك تأخذها عنوة، السي حيسان أرجوك، وتسبب لي الكثير من المتاعب من جهة أخرى. تفضل السيد رئيس الحكومة المحترم.

### السيد رئيس الحكومة:

شكرا جزيلًا.

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه،

شكرا جزيلًا للأخوات والإخوان اللي تدخلوا، أنا أنصتت إلى جميع التدخلات بإمعان.

لكن، أنا بغيت نقول لكم واحد القضية، أنا تصدمت لبعض الكلام، العالم كله تيشهد والمغاربة يشهدون بأن الحمد لله نجحنا، كبدا، بقيادة جلالة الملك في مواجهة الجائحة، وقصص النجاح بادية، استفاد منها الملايين من المغاربة والعشرات بل مئات الآلاف من المقاولات، ودليله ما نعيشه اليوم، الحمد لله، من قلة الوباء في بلادنا وقلة الوفيات وخا احنا حازنين حتى على مائة وكذا وستين ذوك اللي توفوا، احنا ما سبخينا حتى بشي أحد.

وأيضًا، الحمد لله، بدينا التخفيف ديال الحجر الصحي، وكثير من المقاولات استأنفت النشاط ديالها، هناك قصص نجاح كثيرة في ظل هذه الجائحة وفيها بعض، بطبيعة الحال، متاعب أيضا أو إشكالات، ولكن اللي ما بغاش يشوف هاذ الشي آش غادي ندير ليه، والعرب يقولو "كل إناء بما فيه ينضح"، كل واحد تيشوف ذاك الشي اللي..

صحيح أنه، كما قال السيد المستشار المحترم، كثير من النجاحات صاوبناها بفعالية ديال مقاولات مواطنة، صحيح، ولكن أيضا بدعم مالي وبرنامجي ويقظة وحث من حكومة مواطنة أيضا، فالتقت الحكومة المواطنة مع المواطنين المواطنين ومع المقاولات

نجاح، لا دخل للحكومة فيه، فالكلمات صيبتها بعض المقاولات الوطنية، هاذيك (l'éthanol) صايبتو مقولة مواطنة، كل ما جاء في كلمتكم هو لا دخل للحكومة.

إلى جانب مفردة جبتها اليوم هو عوض تقولو "سوف" قلتو لنا "غادي نديرو"، "غادي نواصلو الاستمرار"، "غادي نكونو الأولين".

وبذلك فقد نحتم كلمة جديدة في المصطلح المغربي هي عوض "التسويق" اللي كنا تنقولوه للحكومات جبتو لنا الكلمة ديال "الغدايد"، "غدا غادي نديرو" أو جبتو لنا احنا الغدايد.

فأتم، السيد رئيس الحكومة، نقولون الشيء ونقيضه، فقد قلت لنا في بداية مداخلتكم اليوم أنكم فهمتم المرض، وفي بضع دقائق قلت أنه حتى المتخصصين لازالوا مختلفين في فهم الفيروس، ونحن طرحنا عليكم سؤالًا واضحًا وانتظرنا جوابًا واضحًا لا جردًا مملًا لما سبق أن قلتموه في اللقاءات السابقة، ولم تغير فيكم الجائحة أي شيء.

وقد تتبعت تدخلكم، السيد رئيس الحكومة، علني أقبض على خيط لما تودون فعله أو دليلا على استيعابكم لدرروس كورونا، فكنت كمن يبحث عن إبرة في كومة قش، لكن بدت لي بارقة أمل حينما قلت "بلورت الحكومة رؤية اقتصادية على المستويين القصير والمتوسط"، وقلت الحمد لله ها هو غادي يقول لنا اشنو اللي غيدير، لكنني صدمت حين اتبعت هذه العبارة بعبارة من خلال قانون المالية المعدل، أي أنكم قلت "بلورت الحكومة من خلال قانون المالية المعدل"، وزدت صدمة حين تأكدت أنكم لم تتبعوا مسار هذا القانون التشريعي، فقد ادعيتم أن الوزراء قدموا لنا تفاصيل الميزانيات والحال أن ذلك لم يقع، وتكلمتم عن قانون المالية معدل وتعديلي والحال أن الصياغة القانونية اللي مرت في المؤسسة التشريعية هي المعدل وليس المعدل.

وقضيتم على آخر آمالي حينما تكلمتم على أولويات القطاعات الاجتماعية والحفاظ على مناصب الشغل ودعم القدرة الشرائية، وأنكم قتم بحزمة من الإجراءات، فالقطاعات الاجتماعية ما تزداد فيهم والو بل تنقص من التعليم ومناصب الشغل، الحكومة أعطت للباطرنا تنقص 20%.

أريد أن أوجه لكم نصائح، خمس نصائح، السيد رئيس الحكومة، عليكم الاهتمام بالإنسان المغربي، لأنه أبان عن حس وطني عالي

القطاع العام وفيه الزيادة في التعويضات العائلية في القطاع العام والقطاع الخاص وفيه عدد من الإجراءات الأخرى، صحيح بعضها باقي ينتظر نطقه، ولكن الحمد لله غاديين في التنفيذ ديالو، وهذا إنجاز لنا جميعا، ولكن إنجاز مشترك، إلى جاو النقابات يقولو عقدنا الاتفاق ولكن ما يمكنش يديرو الاتفاق كون ما كيناش الحكومة، حتى هي عندها دور وحتى رجال الأعمال و(CGEM<sup>6</sup>) عندها دور.

إذن هاذ الاتفاق ثلاثي يرجع الفضل فيه إلى الثلاثة لما اتفقوا وتوافقوا وتناقشوا، الحمد لله، وتشاوروا ودارو اتفاق، هذا يحسب للجميع ولكن أيضا يحسب لهذه الحكومة، ويحسب للحكومة أنها بادرت وأسعدت في عقد هذا الاتفاق الاجتماعي ما انتظراتش الانتخابات، لأن احنا ما نأمنوش باش نبقاو مهووسين بالانتخابات مثل البعض، راه كين دبا اللي هو يحسب غير الانتخابات، احنا آسيدي ما حسبينهاش، ديرو فيها اللي بغيتو، احنا المهم نخدمو بلادنا، نجحو في بلادنا، نجحو احنا ومعنا المواطنين والمواطنين وجميع المؤسسات، هذا المهم إلى نجحنا راه نجحنا كاملين، الباقي له مدبر حكيم.

صحيح أنه شي وحدين، مع الأسف، بعض الإخوان حتى في الأغلبية ما شي كلهم ولكن شي وحدين، حتى هما بداو تيديرو علينا هاذ.. يعني مع الأسف، هاذ الخطاب ما عرفت كيفاش غادي نوصفو، ما بغيتش ندير شي حاجة احنا باقين أوفياء للأغلبية، وخا يبرز شي حاجة من هنا وهنا احنا نتحاولو ما أمكن يكون رد الفعل ديالنا رصين، لأن المهم هو بلادنا، واش احنا وسط الجائحة وتقاومو واحد المقاومة شرسة لواحد التحدي عالمي، جميع دول العالم وبقاوتفتفو، راه ما كينش هاذ الشي، راه شفتو دول اللي سقطت فيها حكومات في عز الأزمة، كين وارتبكت وحتى الاستجابة ديالها للتحديات ديال الأزمة غادي ترتبك.

فلذلك، احنا حرصين باش نبقاو حتى مع البرلمان، بطبيعة الحال، مع الأطراف الأخرى الاجتماعية والاقتصادية نبقاو في حد معقول من الانسجام باش نواجهو هاذ المشاكل وبنبي واحد المستقبل أحسن للمواطنين والمواطنين، هذا هو المهم ديالنا وهكذا تنفكرو بالليل وبالنهار ما شي شي حاجة أخرى، فين عندنا

المواطنة وحققت النجاحات للوطن، وهاكا خصنا نديرو، خصنا دائما نجمعو ونتعاونو، المغاربة إلى تعاونو ودارو اليد في اليد تبحقو النجاحات في التاريخ القديم وفي التاريخ الحديث، هذه النقطة الأولى.

النقطة الثانية أيضا، عجيب الذي يناقش ويجادل في أن الاقتصاد المغربي عندو أسس قوية، ما شي معناه أنه اقتصاد قوي 100% ما شي معناه ما عندوش مشاكل، ولكن الأسس ديالو قوية، مكنته من الثبات في الجائحة، كيفاش هاذ الشي والعالم كله يقول هاذ الشي، (Standard and Poor's) اللي هي المؤسسة ديال التقييم في آخر تقويم ديالها حافظت على التقييم اللي كان عند المغرب 3B، (BBB) مع أفق مستقرة، كان عندنا في 2017 أفق تراجع وفي 2018، 2019 درات لنا أفق مستقر، ثم أعادت لنا أفق مستقر مرة أخرى، غير هاذي مهمة، راه دول كثيرة في العالم تراجعت في التصنيف ديالها.

التصنيف ديال ممارسة الأعمال، مؤشر ممارسة الأعمال ما شي تبتعطي مجانا باش نوصولو ل 53% هاذي من قبل مؤسسة دولية، صندوق النقد الدولي ومتابعة وتتقوم وفق معايير واضحة، العالم كله يعرفها، وهذا شيء مهم جدا.

المغرب الصورة ديالو، الحمد لله، تحسنت في هاذ المرحلة الأخيرة بإشادة الجميع، خبراء وطنيين وخبراء دوليين ومتتبعين دوليين، المغرب رائد في الطاقات المتجددة، وهاذي قصة نجاح مغربية، المهم قل ليا اللي بغيتي ولكن الحكومة على الأقل عندها واحد الدور في التنفيذ، الدور في المتابعة، دور في التقييم، دور في الإنجاز دائما عندها دور.

ما يمكنش تقول ليا.. غادي تقول لي راه في الاتفاق الاجتماعي اللي درناه، وخا شحال من واحد بغا يتنكر لهذاك الاتفاق الاجتماعي دبا، لأن واحد الأخ يقول لك ما درتوش حتى شي اتفاق اجتماعي كبير، أنا ما فهمتش هاذ القضية، وانتوما وقعتو عليه الإخوان الاتفاق الاجتماعي مهم درناه، ما يمكنش تنصلو منه، ما يمكنش تقول ما كانش كاع اتفاق اجتماعي، وعلاش وقعتو عليه ذاك النهار؟

ما عرفتش أنا هاذ القضية!

وقعنا على اتفاق اجتماعي كبير وفيه الزيادة ديال الأجور في

<sup>6</sup> Confédération Générale des Entreprises du Maroc

المقابلة، ساهمو معنا الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، نشكرهم، ساهمت معنا بطبيعة الحال جميع اللي ممثل في هاذيك "لجنة اليقظة الاقتصادية"، قطاعات حكومية وغيرهم، ساهمو معنا النقابات، والجميع ساهم على كل حال، كل واحد بالقدر ديالو.

كيفاش غادي نتحدثو على إضعاف القدرة الشرائية والتشجيعات اللي تدارت والتحفيزات للمقاولات وخصوصا المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، برامج متعددة والعديد منها استفاد منها، وتدارت إجراءات، وراه قلنا تقريبا راه شي 500 إجراء الذي اتخذ، ماشي من قبل جهة واحدة، من قبل جميع الإدارات وجميع المؤسسات المتدخلة، كل واحد دار إجراءات في المجال اللي تيممو هو لمواجهة الجائحة وآثار الجائحة، من وزارة الصحة، وزارة الاقتصاد والمالية، وزارة الداخلية، وزارة التعليم ووزارة التضامن والأسرة... إلخ، كلشي، كل وزارة دارت في المجال ديالها، على الأقل 500 إجراء، كيفاش تقول هاذ الحكومة كاع ما دارت والو؟ وبزاف ثاني، بزاف، بزاف. قولو هاذ الشي ناقص، قولو ما كافيش، قولو تمناو على الله تديرو إجراء.

ثم كيفاش غنتحدثو على إضعاف القدرة الشرائية وقد قامت الحكومة بمجهود كبير للحفاظ على الاستثمار العمومي؟ وراه قلت لكم راه دول بجوارنا قطعت الاستثمار نقصتو بـ 50% مرة واحدة في عز الأزمة، احنا تحدينا وقلنا ما خصناش نقصو الاستثمار العمومي، الميزانية العامة، ما نقصوش، بالعكس غادي يزيدو فيه رغم النقص ديال المداخل ديال الحكومة.

وفي هذا المجال ديال النقص ديال المداخل، أعطت الإدارة المثال في التدبير العقلاني للنفقات خلال هاذ الفترة، وفي مشروع القانون في فترة الست (6) أشهر الأولى، وقانون المالية التعديلي اللي جاء في الفترة الثانية، لأن مشينا لتقليص النفقات ديال الإدارة بـ 2 مليار درهم، ولكن ماشي التقشف، قلصنا النفقات ديال الاستقبال، ديال الفندقية، ديال تنظيم الندوات، ديال التنقل، اللي قلنا هاذي بزاف ديال التنقلات وتقولو نوقفو هاذك التنقل، واحد المسؤول غادي نصيفطوه لواحد المهمة إلى آخره، درنا التقليل، 2 مليار ديال الدرهم باش درنا التقليل في إطار التوقعات ديال قانون المالية التعديلي أو المعدل أو المعدل اللي بغيتي أنت، إلى كان هذا الغلط ديالنا أنا نعترف بها، أنا نعترف بهاذ الغلط، ياك بقات

الوقت لحاجة أخرى، نواجهو غير هاذ الشي، إمتي غادي نديرو تخفيف الحجر الصحي؟ اشنو غادي نديرو في الحجر الصحي؟ هاذ البؤرة ناضت لنا هنا، كيفاش غادي نواجهو هاذ البؤرة؟ هاذ التحدي خصنا أسمو.. خصنا الإصلاحات الهيكلية نواصلها، خصنا البرنامج ديالنا الحكومي السابق نواصله ونكملوه، عندنا تحديات واحنا مهمومين بهاذ التحديات باش نوفيو بالالتزامات ديالنا، ماشي شي حاجة أخرى، حتى شي حساب آخر ما عندنا، باش نقول للأخوات والإخوان الحاضرين.

وأیضا، وأيضا أنا تنستغرب من بعض الإخوان اللي تيقولو إضعاف القدرة الشرائية، وهاذي فين شفتو إضعاف القدرة الشرائية؟ القدرة الشرائية باش تتحسب؟ بنسبة التضخم، نسبة التضخم راه باينة راه في (HCP<sup>7</sup>) راه قلت لك 1%، 0.9% في بداية هذه السنة، والتوقعات أننا غادي بنقاو في أفق 1% من هنا إلى نهاية السنة، تنشكرو جميع الأطراف اللي شاركت فيها، وغادي نجي للفلاحة.

إذن غريب كيفاش ضعفت..، أولا نسبة التضخم بقيت مستقرة، ثانيا خصصت مساعدات شهرية لـ 6.3 مليون أسرة اللي تبين أنهم فقدو العمل دياهم، هذا دعم للقدرة الشرائية، هي اللي خلى الأمور تبقى في واحد منطق معقول، وهذا غير هاذ الإجراء بوحده، وأنا نقول لك هاذي قصة نجاح أستاذ، أنا ما تنقولش الحكومة بوحدها، أنا تنقول قصة نجاح لبلادنا، مالك أنت حتى أنت قول أنا معكم في هاذ قصة نجاح وصافي وفضينا، واش شي واحد يقوله؟ اسمح لي ما عرفتش شكون من القايبين، واحد الأمين العام آخر مرة قال ليا راه يتصلو بي النقابات في العالم تيقولو لنا، قولو لنا الله يرحم أباكم كيفاش درتو لهاذ 6 المليون حتى دعمتهم في هاذ الأسابيع؟

بلا ما نذكر الإسم ديالو، أمين عام ديال النقابة ومحترم وما شي في الأغلبية، باش ما نخطو الأمور ما عندها علاقة بالسياسة هاذي، واحنا معتزون بهذا، وهذه التجربة صنعناها احنا كاملين ما شي الحكومة بوحدها، ولكن الحكومة عندها دور كبير فيها وما تحيدوش ثاني الحكومة وتجي تقول لنا هاذ النجاح وما عندو أب وما عندو أم، ما يمكنش! ولكن ساهمو فيها الجميع، ساهمت معنا

<sup>7</sup> Haut-Commissariat au Plan



واحدنا واعيين بهاذ القضية ديال الجفاف، راه عندنا لجنة خاصة لمتابعة الأزمة ديال الماء واحدنا تحاولو ما أمكن ناقشوها باستمرار، وغير آخر مجلس حكومي كانت مناقشة ديال المشكل ديال الماء والتداعيات ديالو والبرنامج ديال الحكومة لمواجهة هذه الأزمة ديال الماء اللي عندنا وخصوصا في بعض المناطق، هناك تحفيزات للاستثمار الفلاحي، هناك آليات لمساعدة الفلاحين، هناك نظام المساعدات ممنوحة خاصة بمشاريع التجميع، خص الاستفادة منها، وإلى كان صعوبات في الاستفادة منها نحاولو نراجعو فيها القطاع المعني للاستفادة منه.

وأريد أن أقول بأن القطاع الفلاحي لم يكن غائبا على لجنة اليقظة الفلاحية (المقصود: لجنة اليقظة الاقتصادية)، فالسيد وزير الفلاحة هو عضو في هذه اللجنة كامل العضوية وتيحضر وتيساهم بطبيعة الحال.

بقي لي واحد النقطة ضروري بغيت نشير لها، وكنت خصني ندا بها من الأول، هو أن احنا الحكومة ما عندناش مشكل مع الانتقادات، فعندما يقوم السيدات والسادة المستشارين أو البرلمانيين عموما، سواء من الأغلبية أو المعارضة بتدخلات منصفة، موضوعية ولو في سياق النقد، فنحن نرحب بها بل ونصفق لها، كما قام السيد وزير الدولة بالتصفيق منذ قليل، لأن احنا ما عندناش مشكل مع النقد عندما يكون موضوعي، ولكن ثاني ما خصناش نظلمو بلادنا، ما نظلموش المؤسسات ديال بلادنا.

ومن هنا أقول: بالله عليكم، وأتم تتابعون تدبير بلادنا لهاذ القضية ديال الجائحة، وأتم تتابعون ردود الفعل الوطنية والدولية، راه شحال من فيديوات إلى جينا، غالبا تتشوفوهم في القضية ديال الماسك، في القضية ديال الأتعة، في القضية ديال هاذ الدعم اللي قلنا وفي القضية ديال هاذ (l'alcool) الي ولى كيتصنع ... إلخ، عندما تتابعون هاذ ردود الفعل ألا تشعرون بالفخر بأنكم مغاربة؟ ما تشعروش بأنكم حتى انتوما ساهمتو؟ ناقشتو قوانين، صادقتو عليها، ناقشتو سياسات، اعطيتو فيها الرأي ديالكم ... إلخ. ألا تشعرون بالفخر؟ هذا راه شيء مهم جدا، الحمد لله، هذا يرفع رؤوس المغاربة جميعا، رؤوسنا جميعا، ولا ندعي بأن الحكومة وحدها فعلت هذا، ماشي بوحدتها، ولكن هي مساهم أساسي، ثاني ما خصش ثاني نظلموها، حتى هي مساهم أساسي.

غير هادي؟ الحمد لله رب العالمين ما كين مشكل، فهمتني؟ وهذا شيء مهم جدا، الإدارة قلصت من تسييرها في الأمور اللي هي كمالية أو حاجية أو متجاوزة أو درنا الرقمنة واقتصدناها نتيجة الجهد اللي دارت الإدارة في توسيع الرقمنة، وهذا نجاح بالنسبة للحكومة.

وأريد أن أؤكد لك، الأستاذ، أنه لم يكن هناك أي تقليص لميزانيات القطاعات الاجتماعية، وبقينا في الوفاء ديالنا كما قلت وسأبقى أقولها، راه الأرقام واضحة في الالتزامات ديال مستوى الصحة والتعليم وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وتمية العالم القروي والتشغيل والحماية الاجتماعية، هاذ الأولويات بقينا أوفياء لها بدليل أسمو.. وأنت قلت لي واحد الغلط آخر يمكن درتو، قلت قلت الميزانيات الوزراء قدمو الميزانيات، أنا ما قلتهاش، ولكن إلى سمعتها هذا الخطأ الثاني نتعرف به ونعتذر لك، صافي؟ إلى بقيت غير في هاذ الأمور الشككية، ما كين باس بنقاو نغلطو باستمرار، ما كين باس.

نجي لهاذ القضية ديال القطاع الفلاحي، أنا بغيت نقول بأنه بغيت نوجه واحد التحية كبيرة لجميع الفلاحين والفلاحات وكل العاملين في القطاع الفلاحي، اللي بذلو واحد الجهد مهم جدا في ضوء هذه الجائحة على الرغم من الظروف الصعبة ووفرو للمغاربة خلال مرحلة الحجر الصحي الغذاء ديالهم بالشكل الكافي وثمان معقول جدا، وهذا يعني أنهم اشتغلو وخدمو وضحاو لبلادهم، ولكن أيضا يعني أن السياسة الحكومية في هذا المجال كانت ناجحة، هذا تيبين النجاح ديال المقاربة العامة ديال بلادنا، حتى قبل ما تجي هاذ الحكومة، ولكن أيضا هاذ الحكومة، لأن استمرينا، لأن الاستمرار في واحد السياسة راه حتى هو نجاح.

ولذلك، أريد أن أقول بأن الفلاحة عموما عندها واحد الأولوية، واحد الدور كبير، وهناك عدد من البرامج للتحفيزات وللدعم ديال الفلاحة، إما أنها في ظل الجائحة استثمرت، إلى ما استثمرت خاصنا نستثمرها أكثر، وأنا أعرف بأن السيد وزير الفلاحة كان جا وقدم في البرلمان في إحدى الغرفتين أو في كليهما توضيحات، ولكن أنا تنوعتكم باش نعاود نهضر معه ونعاود نقاش معه السياسة الفلاحية في ضوء هاذ المراحل ديال نهاية الجائحة والصعوبات اللي عند الفلاحة.

الدورة الاقتصادية، والمواطنين اللي في المهن الحرة وفي القطاع غير المهيكل يدخلو المداخل ديالهم وعاود يجركو العجلة، وراه كلشي عليه الضغط.

ولذلك نحن في الحكومة، وأتم في البرلمان، كان من أوائل القرارات اللي اتخذناها هو التبرع بشهر كامل من المداخيل أو الأجرة أو التعويضات ديالنا لصندوق.. وهذا تضامن مع هؤلاء المواطنين، وحذا حذونا عدد من المواطنين والمواطنات، راه 2 مليون مساهمة اللي كانت ما بين مقاول ومؤسسة وشخص مواطنة أو مواطن، والأغلبية ديالهم أفراد بطبيعة الحال، وخا يتبرع الإنسان غير بـ 10 دراهم راه حتى هو محسوب في 2 المليون، وهذا عملية تضامن كبيرة، نمتاوت تستمر، هاذ عملية التضامن تستمر لأن باقي محتاجين هاذ الصندوق لدعم مختلف البرامج التي تحاول أن تواجه التأثيرات ديال جائحة كورونا.

إذن أظن بأن هذه أهم النقاط التي.. أسمى، أنا نتظن بأني في العرض ديالي قدمت جواب كل ذاك الشيء اللي تندير، تندير بأرقام، تندير ببرامج واضحة، ولكن أحيانا لا أقابل إلا بشعارات، بكلام عام أحيانا، احنا خصنا نتبادلوا هاذ الشيء، نقول أرقام قول لي هاذ الأرقام ما كافيش، هاذ الرقم ما صححش، باش يكون الحوار عميق جدا، عميق ويكون مفيد لنا جميعا.

أريد أن أقول مرة أخرى شكرا لجميع السيدات والسادة المستشارين على التفاعل ديالهم، وأنا أقول بأني مستعد، بطبيعة الحال، باش ناقشو مواضيع أخرى في المرات الأخرى بقلب مفتوح وبصدر مفتوح، لأن احنا هنا باش نخدمو بلادنا ونخدمو المواطنين والمواطنات ديالنا، وتتوجه للمواطنات والمواطنين ونقول لهم الله يجازيكم بخير بمناسبة العيد نديرو الحيطه والحذر، وراه ما كان حتى شيء تناقض بين القول ديالي لكم باش تقللوا من السفر وما تسافروا إلا إلى كان ضروري، وتشجيع السياحة الداخلية، ما كاينش تناقض، شجعوا السياحة الداخلية، ولكن نحضو في الأسفار ديالنا أو على الأقل نديرو الإجراءات الاحترازية الضرورية باش نحضو روستنا والصحة ديالنا والصحة ديال وليداتنا والصحة ديال الأسر ديالنا والصحة ديال الوطن ديالنا وديال المواطنين والمواطنات، الله يجيبنا في الصواب.

ونبارك لكم جميعا هذا العيد المبارك وهذه الأيام المباركة.

فلذلك، أنا أقول بأنه يجب أن نفخر بهذا النجاح الذي تصنعه بلادنا، لأنه نجاح مقدر، نجاح مشرف صحيا، طبيا، اجتماعيا، تضامنيا، اقتصاديا، وله ما بعده، إن شاء الله، وسيرفع بلادنا في المستقبل، بقيادة جلالة الملك، هكذا تخلصنا نديرو وخصنا بنثو خطاب الأمل لدى المواطنين والمواطنين.

الأخطاء عندما توجد، وهي موجودة، النقص عندما يوجد، وهو موجود، وفي عز الجائحة، هناك إلى بغينا نقولو هناك الضغط ديال الجائحة، ونحن نحس بأن العديد من المواطنين والمواطنات عانو مع الحجر الصحي وعانو من الجائحة، ككين مرضى اللي ما قدوش يوصلو للمستشفى لأنهم خص يتنقل من إقليم لإقليم، وفي الحجر الصحي كان هناك صعوبات، لأن حتى النقل ما كايش موفر بالوفرة الكافية.

الحجر الصحي كانت عندو كلفة، بزاف ديال المواطنين ما قدوش يمشيو يمشو فو احبابهم ولا يحضرو للجناز ديال احبابهم والعائلات ديالهم، لأنهم بعاد ولأن الحجر الصحي ما تيمكنش باش يمشيو عندهم. بزاف ديال المواطنين والمواطنات عانو الشدة والصعوبات نتيجة التوقف عن العمل، ما بقاش عندهم مدخول، احنا معتبرين هاذ الشيء ومقدرينو وعارفينو، ولكن راه الجائحة في العالم كلو عندها كلفة، ماشي غير عندنا بوحدا في المغرب، في العالم كلو عندها كلفة، واحنا درنا إجراءات باش نخففو.

يمكن بعض المواطنين، وهاذي تتوصلني الشكايات، غير البارح كانت وصلتني شكاية، بعض المواطنين ما وصلهوش الدعم لأسباب معينة، علاش؟ يمكن يكونو يستحقو وما وصلهوش، نتعذر لهم إلى كانوا، ولكن تتقدرو بأن هذا واحد العدد قليل، ولكن وخا إلى كان قليل كان خصو يتعالج، ما استطعناش، نعترفو، ولكن إلى كان وصل الدعم على الأقل من خارج (CNSS<sup>8</sup>) إلى وصل الدعم إلى 5 مليون و500 ألف شخص يمكن يكون بضعة آلاف أخرى ما وصلهاش الدعم، ممكن يكون، ممكن ما كين مشكل، نتعندرو، ونحاولو ما أمكن نستدركو هاذ الشيء في المستقبل.

ولكن، الحمد لله، احنا دبا خففنا الحجر الصحي، والناس رجعو للأعمال ديالهم، نمتاوت على الله، إن شاء الله، تتحرك الحركة،

<sup>8</sup> Caisse Nationale de Sécurité Sociale

شكرا جزيلًا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

**السيد الرئيس:**

شكرا السيد الرئيس.

شكرا لكم جميعا، السيدات والسادة الوزراء والمستشارين.

**ورفعت الجلسة.**

**الملحق: مداخلة المستشار السيد عبد اللطيف أعمو**

**السيد الرئيس الحكومة،**

**السادة الوزراء،**

**السيدات والسادة المستشارون،**

يقعد مجلس المستشارين، هذه الجلسة العمومية الشهرية المخصص لتقديم الأجوبة عن الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة لمناقشة موضوع "السياسات العمومية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والرقمية في ضوء الدروس المستخلصة من تداعيات أزمة كورونا".

ولقد مرت المراحل الأولى من جائحة كورونا في محاولة للخروج من الحجر الصحي ومحاولة إخراج البلاد من الأزمة. وهي استراتيجية أعطت الأولوية لصحة المواطن على حساب الاقتصاد. وهو خيار اعتبر صائبا في منطلقاته، وحظي بإجماع وتفهم الجميع، لكن، عادت الأولويات الاقتصادية والاجتماعية إلى الواجحة فيما بعد بجدّة وإصرار.

فبعد التأكد من أن الأزمة حاده وشاملة على المستوى الاقتصادي، وأن انعكاساتها على الصعيد الاجتماعي قاسية، خصوصا في هذه الظرفية الخاصة، تركز النقل وتوجه الاهتمام نحو الدولة ومؤسساتها، لإيقاد كل ما يمكن إيقاده: إيقاد المقاولات من الإفلاس وإيقاد المواطنين من شبح البطالة وقلة ذات اليد، وحماية العمال من التسريح من العمل ومساعدة الفئات الهشة.

وهذا الخطاب المهين والمسيطر موجه للدولة الراعية والحاضنة والموجهة، لمطالبها بالرفع من ميزانيتها لمواجهة الوضع، ومطالباتها بابتكار مخططات الإيقاد والإفلاخ في ظل أجواء متميزة بضرورة الرفع من نفقات الدولة مع انخفاض وتقلص مداخلها.

وهو ما سيؤدي حتما إلى ارتفاع في العجز. وضعف طرق تمويله، إما عبر الضرائب أو الرفع من المديونية أو اعتماد سياسة نقدية مرنة وغير اعتيادية. فهل تملك الحكومة حرية قرارها الاقتصادي والمالي والاجتماعي؟

وما هي حدود ليونة قرارها؟

**دروس وعبر**

**السيد رئيس الحكومة،**

إن أزمة كورونا أظهرت بجلاء الرابط العضوي وأهمية العلاقة الوطيدة التي تربط بين وأسس التنمية المستدامة، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والحاجة إلى إنتاج نموذج تنموي للمغرب يهدف إلى تغيير نمط العيش وتغيير السلوكيات والتوجهات خلال فترة ما بعد زمن كورونا، ويمكن المواطن من المشاركة والحصول على حظه من ثروة البلاد ومن حقه في التنمية.

وإن من أهم الدروس المستخلصة من تداعيات الأزمة، أن قطاع الصحة يشكو من نقائص عديدة، وبفضل تعزيز المنظومة الصحية، فقد استطاعت بلادنا محاصرة انتشار الفيروس بمجموعة من التدابير، التي ساهمت إلى حد كبير في التخفيف من الضغط على القطاع الصحي، بفضل تعبئة كل القطاعات المدنية والعسكرية والأطباء والمرضى في مواجهة انتشار هذا الفيروس، وبناء المستشفيات الميدانية. وقد أبانت الأطر الطبية على حس عالي من المسؤولية، وقدمت مجهودا كبيرا في مواجهة تفشي فيروس كورونا.

وهذه الأزمة تعتبر فرصة لإصلاح هذا القطاع الاستراتيجي، من خلال تقوية وتعزيز المستشفى العمومي وتشديد مستشفيات جامعية في كل جهة، بجانب الاهتمام بالوضع المادي والمعنوي للأطباء والمرضى، وتحسين شروط التكوين والولوج لقطاع الصحة كما ونوعا.

كما أظهرت أزمة كورونا بجلاء أهمية قطاع التعليم، الذي تأثر بسبب الجائحة، حيث أغلقت المدارس، والجامعات، والمعاهد، واعتماد التدريس عن بعد، رغم محدوديته وقصوره، خصوصا، وأن العالم القروي ظل في معزل عن التجربة، لأنه غير مكتمل التجهيز والربط، سواء بالشبكة الكهربائية أو بشبكة الإنترنت.

وهذا ما يبين بوضوح بأن إنجاح هذه التجربة التي فرضتها الضرورة، رهين باعتماد مقارنة تنموية وترايبية عادلة ومنصفة. ويبين بأن قطاع التعليم يحتاج إلى إصلاحات عميقة، تنطلق من الاهتمام بأوضاع نساء ورجال التعليم ماديا ومعنويا، مع تشجيع التعليم العمومي وتقوية البنى التحتية، وإعطاء الأولوية للعالم القروي.

على المستوى الاجتماعي، خلفت أزمة كورونا أضرارا اجتماعية خطيرة جدا. مما يستدعي وضع قاعدة بيانات تهدف إلى إعادة تشخيص الواقع الاجتماعي بناء على المعطيات التي أفرزتها هاته المرحلة، مع وضع خطط طموحة لإدماج القطاع غير المهيكل في المنظومة الاقتصادية، وتقوية الاستثمار العمومي، وجعله قاطرة لجر باقي القطاعات. كما أن أزمة جائحة كورونا أظهرت أهمية إحياء الدولة الاجتماعية الراعية لمواطنيها، والتي تراهن على العدالة الاجتماعية والترايبية.

وعموما، فرغم ضرورة توخي الحذر، لأن التحليل تناسل، والقراءات تتعدد، إلى حد التخمّة، حول سيناريوهات ما بعد الجائحة، فمعظم الآراء تتوحد حول إقدام العالم على مرحلة من عدم التيقن والشك، والارتباك القوي. مما سينتج عنه تدمير لقيم والمعايير والمنظومات قائمة... لتحل محلها، بعد جائحة كورونا، قيم ومعايير جديدة.

### الرهان وطني وقاري بامتياز

للقارة الإفريقية، ومعها المغرب اليوم، ميزة أساسية، وهي التعود على فترات الشك والارتباك، وليونة منظوماتها، وعدم ارتباطها القوي بالتكنولوجيا وغيرها... مما يجعلها قادرة على التأقلم السريع مع المستجدات والتحول بسرعة من مسار تنموي إلى آخر.

ونحن نتحدث اليوم على عن هذا التحدي القاري، وموقع المغرب فيه، نستحضر الخطاب الملكي في أبيدجان في فبراير 2014، والذي يركز على إيمان المغرب بقدرات القارة الإفريقية وإمكانياتها المادية والبشرية، ويراهن على قدرتها على تطوير آليات الاشتغال على المستويات التي تسمح بخلق قوة اقتصادية واعدة.

وإن المبادرة الإفريقية للتنسيق لما بعد كورونا، والتي تجمع المغرب وكوت ديفوار والسينغال، من شأنها أن تشكل خارطة طريق لإفريقيا الوثيقة في قدرات أفريقيا.

وإن النجاح في تدبير الأزمة سينطلق حتما من حسن تدبير الأزمة وطنيا، لكن، من قدرتنا كذلك على أن نكون قدوة على المستوى القاري.

وإن هذه المكانة القارية التي نتطلع إليها، ستحفزنا لا محالة على بذل مزيد من الجهد، اعتمادا على أربع عناصر رئيسية، قائمة على: **الطموح والبرغماتية والثقة والتعبئة.**

### السيد رئيس الحكومة،

لقد تعلمنا من هذه الجائحة كيف نحترم أنفسنا أولا، وكيف نثمن عمل وأداء العاملين في قطاع الصحة، وغيره من القطاعات الاجتماعية العمومية، التي عليها أن تحظى باهتمام لائق، ماديا وبشريًا.

وعلىنا الحفاظ على أن تظل هذه الشعلة الإبداعية التي أشعلتها أزمة كورونا، متقدة ومشعة بعد الأزمة، لتكون محفزا على حسن الأداء، وإذكاء الحماس الضروري في قلب المجتمع.

فبقدر اقتناعنا بأن الحذر في مواجهة الإكراهات الصحية كان ضروريا، فلا نفهم الحذر المفرط الذي تتبناه الدولة في خيارات وسيناريوهات تمويل العجز، الناجم عن الرفع من نفقات الدولة في ظل انخفاض مداخيلها.

فبغض النظر على قرار تخفيض سعر الفائدة، منذ بداية وباء فيروس كورونا المستجد، بواقع 50 نقطة إلى 1.5% للمرة الثانية، بعد خفض سعر الفائدة بواقع 25 نقطة شهر مارس الماضي، لم تتخذ تدابير تدخل في خيار اعتماد سياسة نقدية مرنة.

### الأولويات الاستراتيجية الصناعية

#### السيد رئيس الحكومة،

منذ بداية الأزمة، تعرضت الاقتصاديات العالمية لضغوط كبرى ولصعوبات كبيرة في تزويد الأسواق من المواد والمنتجات الصناعية. وبلادنا مؤهلة لتبوء مكانة هامة والتوقع في هذه الدينامية، إذا عرفنا كيف نقترح عرضا دوليا تنافسيا، وبسرعة وبطريقة استباقية وتوقعية، لما بعد الجائحة. وهو ما يستدعي **التوقع الجيد في سلاسل القيمة العالمية**. حيث أصبحت هذه السلاسل السمة الغالبة للتجارة والاستثمار العالميين، حيث تشكل أكثر من ثلثي السلع و70% من الخدمات المتداولة في جميع أنحاء العالم.

تساعد كل التحليل على إدراك جيد بأن جائحة كورونا هي مناسبة لوضع خارطة طريق لإصلاحات اقتصادية كبيرة، من خلال **بناء اقتصاد وطني تضامني** يعتمد على دعم الإنتاج وخلق فرص الشغل، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، والحذر من النظام الرأسمالي الفاقد لكل مصادقية، والذي لا ينتج إلى الفقر بجانب المخاطر.

وهي فرصة كذلك لإعادة النظر في المنظومة الجبائية لجعلها أكثر تحفيزا على الإنتاج والإبداع، وكذلك دعم المقاولات لتمكين من الاستثمار في الرهانات التكنولوجية، ودعم تكوين الموارد البشرية، وتقوية الرأسمال التكنولوجي.

وقد تساعدنا هذه القراءات والتحليل على أن ندرك جيدا ما على المغرب فعله لاستغلال وحسن توظيف ما تحقق من إيجابيات على مستوى الريادة، وتوظيف الوزن القيادي للمغرب قاريا ودوليا، ليس فقط على مستوى تدبير الأزمة الصحية بحذر، ولكن كذلك على مستوى تجنيد الآلة الصناعية، بالبرهنة عمليا، بأن دول الجنوب قادرة على بناء قدرات صناعية واعدة، من قبيل إنتاج أدوات طبية وصنع آلات دقيقة، مع التدبير اللوجستيكي للحاجيات الآنية في زمن الأزمات.

فهذا الانسجام بين مكونات المجتمع، الذي برهن عنه المجتمع المغربي، يمكن تحويله إلى مسار صناعي قوي يدمج ضمن النسيج الصناعي الوطني، مسارا صناعيا ذي تطلع عالمي، مع العلم أن مجلسنا صادق يوم الجمعة الماضي على قانون 10.20 يتعلق بعناد وتجهيزات الدفاع والأمن والأسلحة والذخيرة، والذي بدون شك، سيوسع مجال المبادرات الصناعية في بلادنا، ويقوي مؤهلات المغرب.

#### السيد رئيس الحكومة،

إن خياراتنا الصناعية، يجب أن تكون أكثر طموحا اليوم، ولا يجب الاقتصاد على تادية وظيفة صناعية ثانوية، وجعل الصناعة الوطنية قائمة أكثر فأكثر على القيمة المضافة العالية، وجعلها تركز أساسا على قيمة الرأسمال البشري.

التصنيف العالمي لجودة الحياة الرقمية، والذي شمل 65 دولة (سنة 2019). ورغم الصعوبة القائمة لتحقيق فقرة رقمية كاملة في أقرب الآجال، إلا أن الاستراتيجية الوطنية في التحول الرقمي تبدو مقبولة لتحقيق أهداف التنمية، ومن شأنها أن تمكن مؤسسات التمويل من إدارة أعمالها بشكل يضمن لها الربحية والإنتاجية الفعالة مع تخفيف المخاطر. هذه الاستراتيجية التي تستهدف تحقيق التحول الرقمي للاقتصاد الوطني، وتقوية مكانة المغرب كقطب رقمي جموي، وإزاحة العوائق البنيوية وبالخصوص المتعلقة بالحكومة والتأهيل البشري.

فالرهانات الاقتصادية والاجتماعية مرتبطة بحسن الأداء وتطوير القدرات التنافسية، وكلها رهانات تصبح ميسرة بتسريع التحول الرقمي، المشجع للابتكار في المنتجات والخدمات وطرق الاشتغال، بهدف تحسين وسائل الإنتاج، وتقليل الوقت اللازم للتسويق، مما يضفي مرونة داخل فرق العمل.

لكن، لا يجب إغفال أهمية عناصر الربط بشبكة الإنترنت والحماية من الهجمات السيبرانية وحماية المعطيات الشخصية، بجانب عنصر الخدمات الحكومية الرقمية، خصوصا وأن بلادنا أصبحت تتوفر على إطار مؤسسي متكامل، يتعلق بالأمن السيبراني والتحكم في رهاناته، بمصادقة مجلسنا يوم الجمعة الماضي على القانون 05.20 المتعلق بالأمن السيبراني.

وأن جائحة كورونا أبانت عن هوة رقمية بين المدن الكبرى وباقي الجهات، وبين المجالين الحضري والقروي. مما جعل تعميم التمدد عن بعد صعب المنال.

فكيف سيتم تحسين أداء المنظومة التربوية في هذا المجال، في ظل التقلص من الميزانية المرصودة للقطاع، ونحن نطمح إلى إعداد حلول تعليمية مبتكرة لتنمية الكفاءات اللازمة لمهن صناعة الغد؟

مما يستدعي الرفع من سقف الطموح والعمل على تدارك الفوارق التي راكمتها الحكومة منذ سنة 2012، بعد التخلي عن متابعة مجموعة من البرامج التي سبق أن صنفت المغرب في مراتب متقدمة على الصعيدين القاري والإقليمي.

هاته بعض الملاحظات، التي نرى أن الحكومة تحاول دائما تجنب الأجوبة الصريحة عنها والمقرونة بالخطط والبيانات والمشاريع التي تنوي تنفيذها. وفضلت أن تبقى دائما تابعة ومنتظرة من يمي عليها أو يوجهها، بدل الاعتماد على إمكانياتها وطموحات من انتخبوها في مجال التنمية والرقمية بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي للبلاد. ونأمل أن تمتلكوا جرأة الإجابة عنها بوضوح.

فيبقى بذلك الحل الأمثل يكمن في الرفع من الضرائب، كحل مناسب، لكن، يتبين من خلال التجربة، بأن هذا الخيار سيبقى قليل الفعالية، في ظل غياب إصلاح ضريبي حقيقي. والإصلاح الضريبي، حتى ولو ولد اليوم في الأجندة الحكومية، فهو لن يؤدي إلى نتائج في الأمد القصير. وخيار المديونية، من جهته صعب ومخوف بالمخاطر، بالنظر إلى مستوى المديونية، الذي وصل إلى نسبة تفوق 90% من الناتج الداخلي الخام. فالهامش محدود في هذا المجال.

وهذا ما جعل الكثيرين يرون أن مراجعة السياسة النقدية نحو مزيد من المرونة، هو أمر تفرضه الوضعية الراهنة، باعتبار الدور المركزي لبنك المغرب كفاعل رئيسي في عملية التمويل، واعتبارا لمركزه المستقل عن الجهاز التنفيذي، الذي له وحده صلاحية السياسة النقدية تتطلب منه ألا يجعل من استقلاليتها وهيمته قراراته المالية قيادا أو فرملا للقرار السياسي للجهاز التنفيذي، خصوصا في هذه المرحلة الاستثنائية، وتجعل الجهاز التنفيذي غير قادر على تنفيذ سياساته أو يكون ملزما بتقييد توجهاته الاقتصادية والمالية، والتي على أساسها سيحاسب. وهو ما يطرح إشكالية ديمقراطية بنيوية.

إذا كان الكل مقتنعا بأن تمويل خزينة الدولة هو منطلق الرفع من الإنتاج وتخفيف الطلب الداخلي والرفع من الاستثمار العمومي ومن فرص الشغل، فرفع الدعم الموجه للمقاولات لترفع من همتها من إنتاجها ومن خدماتها هو ما سيساهم في خلق توازن جديد بين التمويل والإنتاج ولقد فرضت معالجة آثار الجائحة حتى على الدول الأكثر أورتدوكسية اعتماد نظام توفير السيولة وضخها لإنقاذ اقتصادياتها، اعتمادا على ما يفرضه الطرف الاستثنائي، وما تستدعيه من وسائل استثنائية لمواجهته، آخرها ما اتفقت عليه الدول 27 الأوروبية البارحة الاثنين 20 يوليو 2020.

وأن بقاء الحكومة غارقة في دوغائيتها، دون أن تبادر إلى خلق وسائل جديدة لتمويل وابتكار سياسات متلائمة مع متطلبات المرحلة قد يساهم في تضيق الفرص، وقد يؤدي إلى الندم حيث لا ينفع الندم.

### تحقيق طفرة نوعية في المجالات الرقمية

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

إن تهمين وتوظيف الوزن الريادي والقيادي للمغرب قاريا ودوليا، لا يمكن تحقيقه بدون تحقيق طفرة نوعية في المجالات الرقمية.

وقد رصدت العديد من المؤسسات الوطنية والدولية تأخر المغرب في المجالات الرقمية على الصعيدين العالمي والإقليمي، بعد احتلاله الرتبة 56 في